العِلَّة النَّحويَّة في باب الأساليبِ النَّحويَّة عند الشريف الكوفي (ت539هـ) في كتابه (البيان في شرح اللمع)

نجوى صلاح سالم باصم
كلية التربية عدن ـ جامعة عدن
رشيد محمد الرهوي
كلية التربية ـ جامعة أبين

DOI: https://doi.org/10.47372/jef.(2024)18.2.146

الملخص: يدرس هذا البحث العلة النحوية في الأساليب النحوية عند الشريف الكوفي (ت539هـ)، في كتابه البيان في شرح اللمع؛ إذ تجلت هذه الظاهرة بصورة واضحة فلا تمر ظاهرة نحوية، أو حكم نحويًا إلَّا أورد عليه من العلل ما يُفسِّر تلك الظاهرة، أو يؤيد ذلك الحكم. وقد افتتحت هذا البحث بمقدمة، ثمَّ مهدت له بتمهيد مُلخّص عن حياة الشريف الكوفي، وعن العلة النحوية، أمَّا موضوع البحث فكان على قسمين: تناولت في القسم الأول العلة النحوية في أسلوب (النداء، والندبة، والترخيم)، وتناولت في القسم الثاني العلة النحوية في أسلوب (التعجب، والمدح والذم، والاستثناء)، وختمت البحث بخاتمة مشتملة على أبرز النتائج، متلوَّة بثبت للمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: الشريف ـ العِلَّة ـ الأساليب.

المقدمة: الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين، وبعد: فإنَّ التعليل سمة بارزة في الدرس النحوي، ومعلم من معالم منهجه، وهو من أهم الأسس والدعائم التي بُني عليها صرح النحو العربي، كون العلة تفسيرًا للأحكام النحوية، التي من خلالها يتم التقعيد النحوي؛ لذلك فإنَّ التعليل النحوي قد ارتبط بالدرس النحوي ارتباطًا وثيقًا، فلازم النحو العربي منذ عصوره الأولى.

وفي دراسة النحو ظهرت عند الناس تساؤلات كثيرة حول الموضوعات الغامضة، فرد العلماء على هذه التساؤلات وعلَّلوا لذلك بقولهم: بأنَّه لا يوجد حكم نحوي خرج عن أصله إلَّا بعلة توضحه وتبيَّن سبب التكلم به؛ ما الذي جعل هذه الكلمة مرفوعة، وفي موقع آخر منصوبة؟ وهكذا يتغير إعراب الكلمة في الجملة بحسب موقعها، ويظهر العامل أثره فيها، فتعددت العلل وتنوعت الأفكار، فكان هناك اختلافٌ كثيرٌ بين النحويين، وقد تكون العلة لتقعيد ظاهرة نحوية، أو لتثبيت حكم نحوي، فهي مظهر من مظاهر الاحتجاج الاستدلالي في أصول النحو. ومن هذا المنطلق اختارت الباحثة (العلة النحوية في الأساليب النحوية عند الشريف الكوفي في كتابه البيان في شرح اللمع موضوعًا للدراسة)؛ لبروز هذه الظاهرة وتنوعها في هذا الكتاب، وقد اقتضت طبيعة البحث، أن يتقدمه مقدمة وتمهيد تناولت فيه موجزًا عن حياة الشريف الكوفي، وموجزًا عن مفهوم العلة النحوية، ثمَّ قسمت البحث على مبحثين: درست في المبحث الأول:(العلة النحوية في أسلوب النداء، والندبة، والترخيم). ودرست في المبحث الثاني:(العلة النحوية في أسلوب التعجب والمدح والذم والاستثناء)، ثم اختِتم البحث بجملة من أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة، ثم قائمة بالمصادر والمراجع.

التمهيد:

أولًا: الشريف الكوفي: هو جمال الشرف أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن أحمد بن علي بن الحسين بن علي بن حمزة بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. ولد بالكوفة (442هـ)، رحل من الكوفة مع والده في شهر رجب(445هـ)، فأتيا دمشق وأقاما فيها مدة ثم ارتحلا إلى حلب؛ إذ التقى بشيخه أبي علي الفارسي، فلزمه ودرس على يديه النحو واللغة، وكان الشريف مفتي الكوفة، وكان زيدي المذهب تديُّنًا، ولكنه يُفتي ظاهرًا بمذهب أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ ، وقد فُقِدت مؤلفات الشريف الكثيرة في النحو وغيره، ولم يذكر العلماء له من هذه المؤلفات إلا كتاب البيان في شرح اللُّمع.، وكان من أهم تلاميذه الذين أخذوا عنه النحو، هبة الله بن الشجري، صاحب كتاب (الأمالي الشجرية)، وقد توفي الشريف بالكوفة في النصف من شعبان،(539هـ)، عن سبع وتسعين سنة[1].

ثانيًا: العلة لغة واصطلاحًا: العلّة في اللغة تدل على عدد من المعاني[2]، التي أسهب في ذكرها اللغويون، وما يهمنا هنا، وما يدخل في نطاق موضوعنا من أنها تأتي بمعنى السبب يُقال:" هذا علة لهذا، أي سبب"[3]، وقد قيل: " وهذا عِلّتُه: سببه"[4]. أمَّا العلة في الاصطلاح، فلا يبتعد مفهومها الاصطلاحي عن مفهومها اللغوي.

فقد جاءت تعريفات متنوعة عند النحويين القدامى والمحدثين، فهي عند الرُّماني" تغيير المعلول عمَّا كان عليه"[5]، ويرى الجرجاني

1- ينظر: البيان في شرح اللمع:9، 10، 11، 13، 17، 24.
2- لسان العرب:467/11، مادة (ع ل ل).
3- المصدر نفسه 471/11، مادة (ع ل ل).
4- القاموس المحيط 20/4 مادة (ع ل ل).
5- الحدود في النحو:38.

أنَّها" ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه"[6]، وعرَّفها الدكتور مازن المبارك بأنَّها " الوصف الذي يكون مظنّة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم. أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويون أنَّ العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا معينًا من التعبير والصياغة"[7]. وهي أيضًا " تفسير الظاهرة اللغوية والنفود إلى ما ورائها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ماهي عليه"[8]. فالعلة إذن هي السبب الذي أدى إلى الحكم وأوجبه.

1- علة نصب المنادى وحذف عامله وجوبا: المنادى عند البصريين أحد المفعولات والأصل في كل منادى أن يكون منصوبًا؛ لأنَّه مفعول في المعنى، والمفعول يستحق النصب [9]. **وعلة ذلك بيَّنها الشريف الكوفي بقوله:**" ومن حق كل منادى أن يكون منصوبًا؛ لأنَّه مفعول به؛ لأنَّ تقدير قولهم: يا رجلًا: أدعو رجلا، فـ(يا) حرف ناب عن جملة من فعل وفاعل"[10]، وذكر الشريف أنَّ هذا القول هو مذهب سيبويه وسائر البصريين [11].

فالشريف يجعل عامل النصب في المنادى هو الفعل المقدَّر(أدعو)، فالعلة عنده هي نيابة الحرف عن الفعل وفاعله.

وما تعلل به الشريف الكوفي هو ذاته ما اعتل به جمهور البصريين[12]، ولكنَّهم اختلفوا في العلة التي أوجبت حذف الفعل إلى ثلاث علل: **إحداها**: حذف عامل الفعل ونابت الياء عنه تخفيفًا لكثرة الاستعمال. **وثانيها**: أنَّ الفعل حُذِف وعوض عنه بالياء؛ لئلا يجمع بين العوض والمعوض. **وثالثها:** حذف الفعل وعوض عنه بالياء ليدل على الإنشاء ورفع اللبس؛" إذ لو قيل أدعو أو أريد زيدا لتوهم أن المتكلم قصد الإخبار بدعائه زيدا"[13].

ونسب كلٌّ من ابن يعيش، والرضي، والجامي، إلى أبي علي الفارسي أنَّه ذهب إلى أنَّ المنادى منصوب بأحرف النداء على أنَّها أسماء أفعال، وليس هناك فعل مُقدَّر[14]. وهذا القول نُقِل عن الكوفيين [15].

وبعد مناقشة ما ورد في هذه المسألة من اعتلالات، **يبدو أنَّ الراجح** ما علل به الجمهور، واختاره الشريف الكوفي وهو أنَّ عامل النصب في المنادى هو الفعل المحذوف(أدعو)؛ لأنَّ الحمل على الأصل، وهو إعمال الفعل أولى من الحمل على الفرع، وهو إعمال الحرف، وأمَّا القول بأنَّ حروف النداء أسماء أفعال، فيبطله أنَّ اسم الفعل يستقل بالإفادة، وحرف النداء لا يستقل.

2- علة بناء المنادى المفرد العلم: يُبنى المنادى المفرد المعرفة على ما يُرفع به على مذهب البصريين والفرَّاء [16]. **وعلة ذلك عند الشريف الكوفي** أنَّ أسماء الأعلام مبنية؛ وذلك" لوقوعها موقع أسماء الخطاب، نحو(أنت) و(رايتُك)، ... فلما كانت أسماء الخطاب مبنية صارت الأعلام بوقوعها موقعها مبنية "[17] العلة التي ذكرها الشريف علة نيابة.

فالشريف يرى أن المنادى المفرد المعرف بني؛ لأنَّه ناب عن أسماء الخطاب؛ لانَّ الواقع موقع الشيء نائب عنه، فالعلة عند الشريف علة نيابة. ونجد هذه العلة صريحة عند السيرافي قبله؛ حيث نص على أنَّ علة وجوب بناء الاسم المنادى المفرد وقوعه موقع أسماء الخطاب، لِما صار إليه من مشاركة المكني الذي يجب بناؤه[18]، وتابعه ابن الخباز، وابن يعيش [19].

وذهب سيبويه، وتابعه بعض النحويين إلى أنَّ علة بنائه هي؛ لمشابهته الأصوات، نحو:(هلا) و(عدس) و(تشوء) وغير ذلك مما يزجر به البهيمة [20]. وأشار ابن برهان، وأبو البركات الأنباري في أحد قوليه، والرضي، أنَّ علة بنائه؛ مشابهة كاف الخطاب، ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف، والإفراد [21].

ونُقِلَ عن الفرَّاء أنَّه قال: إنَّ المنادى بُنِي؛ والعلة في ذلك أنَّ أصل يا زيد (يا زيداه)، ليكون المنادى بين صوتين مديدين، وما قبل الألف هاهنا مفتوح أبدا، فلمّا كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول، وهو(يا) عن الصوت الثاني الذي في آخره، وهو الألف، فحذفوا الألف، وبنوا آخر الاسم على الضم [22]. أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ المنادى المفرد المعرف معرب لا مبني وهو مرفوع بغير تنوين؛ وعلتهم في ذلك أنَّه اسم معرب قبل النداء،

6- التعريفات:130.
7- النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها:90.
8- أصول النحو العربي، لمحمد خير الحلواني:108.
9- ينظر: الكتاب:182/2، والمقتضب:4/ 202، وأسرار العربية: 127، وشرح المفصل لابن يعيش:1/ 127.
10- البيان في شرح اللمع: 363.
11- المصدر نفسه: 363.
12- ينظر: الكتاب:2/ 182، والمقتضب:4/ 202، والمقتصد:2/ 753، وشرح ملحة الإعراب:250-251، والمرتجل: 191-192، وأسرار العربية: 127، وشرح المفصل لابن يعيش:1/ 127، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبيين:1/ 91-92، وشرح التسهيل لابن مالك:3/ 358، وشرح الرضي:1/ 346، والمساعد:2/ 480.
13- ينظر: المقتصد:2/ 754.
14- ينظر: شرح المفصل:1/ 127، وشرح الرضي:1/ 346، والفوائد الضيائية:1/ 246.
15- ينظر: الجنى الداني: 355.
16- ينظر: الإنصاف: 275، والتبيين: 440، وشرح الرضي:1/ 349-350.
17- البيان في شرح اللمع:364.
18- ينظر: شرح الكتاب:1/ 82.
19- ينظر: توجيه اللمع: 318، وشرح المفصل:1/ 130.
20- ينظر: الكتاب:2/ 185، وأمالي الزجاجي:83، وشرح الكتاب للسيرافي:2/ 83، والنكت للأعلم:273/1، وأسرار العربية: 126، واللباب:330/1، وتوضيح المقاصد:2/ 278.
21- ينظر: شرح اللمع:273/1، وأسرار العربية: 126، وشرح الرضي:1/ 350

22- ينظر: الإنصاف: 275-276، والتبيين: 440، وشرح الرضي:1/ 350، وائتلاف النصرة: 45.

ولم يحدث بالنداء ما يوجب البناء، لكنَّه رُفِعَ؛ لأنَّ الأصل هو الرفع' ولم يحدث ما يغيره [23].

ويبدو أنَّ الراجح ما ذهب إليه البصريون، واختاره الشريف الكوفي، وهو أنَّ المنادى المفرد العلم مبني لشبهه بالمضمر؛ لأنَّه لا معرب إلَّا وله عامل، فالمبتدأ عامله معنوي، والفاعل عامله لفظي، ولا رافع هنا يوجب الرفع.

3- علة بناء المنادى المفرد العلم بالضم من دون غيرها من الحركات: خُصَّ المنادى المفرد العلم في البناء بحركة الضم دون الفتح والكسر [24]، **واعتل الشريف الكوفي لذلك؛ إذ قال:**" فأمَّا حركتها على الضم، فلأنَّ هذه الأسماء متمكنة ومعانيها في أنفسها فلما بُنيت بُنيت على أقوى الحركات ليكون عوضًا لها من الإعراب"[25]. فالعلة التي ذكرها الشريف هنا علة تمكن.

وهناك اختلاف من النحويين في علة بنائه على الضم، فذهب الخليل، وسيبويه، إلى أنَّه خُصَّ بحركة الضم دون غيرها؛ لشبهه بـ(قبلُ وبعُد)، ووجه الشبه بينهما أنَّ (قبلُ وبعدُ) يُبنيان في حال الإفراد ويُعربان في حال الإضافة، وكذلك المنادى يُبنى في حال الإفراد ويُعرب في حال الإضافة، فأشبه (قبلُ وبعدُ)، فبُني على الضم [26]، وتابعهما بعض النحويين في هذا التعليل [27].

وأورد السيرافي في تعليله الآخر، وابن برهان، وأبو البركات الأنباري في تعليله الآخر، وابن يعيش في تعليله الآخر، أنَّ علة بنائه على الضم؛ لأنَّ المنادى إذا كان مضافًا إلى مناديه كان الاختيار حذف ياء الإضافة والاكتفاء بالكسر منها، وإذا كان مضافًا إلى غائب كان منصوبًا، وكذلك إذا كان منكورًا، فلما كان الفتح والكسر له في غير حال البناء بُني، وجُعِل له في حال البناء من الحركات ما لم تكن له في غير بنائه [28].

وذكر مجموعة من النحويين، أنَّ علة اختصاصه بالبناء على الضم، لأنَّه لو بُني على الفتح؛ لالتبس بالمعرب، فلا يعلم أمعرب هذا أم مبني؟ ولو بُني على الكسر؛ لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، فلما بطل بناؤه على الفتح والكسر، تعين بناؤه على الضم فبُني [29].

ومن خلال تتبع هذه العلة عند النحويين، نستنتج مما سبق من تعليلات النحاة، أنَّ هذه العلة تُعد من العلل التي تفرد بها الشريف الكوفي، متخذًا لنفسه رأيًا خاصًا به، وقد اتسمت بالضعف؛ لأنَّ العوض يكون عند الحذف، ولا حذف هنا.

ولعلّ الراجح ما علل به الخليل وسيبويه الذي يرى أنَّه إنَّما خُصَّ بحركة الضم من دون غيرها؛ لشبهه بـ(قبل وبعد)؛ لأنَّ الشيء إذا أشبه الشيء، أخذ أحكامه، وإن لم يكن مثله في جميع الصفات، وما علل به السيرافي ومن تابعه، وابن الورَّاق ومن تابعه، يرجع في الأصل إلى علة الخليل وسيبويه، لكن لهم إعادة الصياغة للمعنى في شرح هذه العلة وتفريعها.

4- علة امتناع بناء المنادى المضاف والشبيه به: إذا كان المنادى مضافًا نحو: يا عبد الله، أو شبيهًا به نحو: يا طالعًا جبلا، فالأصل النصب على النداء [30] **بيَّن الشريف الكوفي** أنَّ الاسم المفرد المعرفة بُني؛ والعلة في ذلك وقوعه موقع أسماء الخطاب كـ(أنت) هي: أنَّ أسماء الخطاب معارف غير مضافة، ولذلك أُعرب المضاف ولم يُبنَ كالمفرد، ودلل على هذا أنَّ المبنيات إذا كانت مفردة بُنيت، أمَّا إذا أُضيفت أُعربت نحو: ذهب أمسِ، وذهب أمسُنا وأمسُك، وما

يجري هذا المجرى. وأمَّا ما أشبه المضاف فقد نصب ولم يُبنَ، لأجل طوله، وذلك بدخول التنوين عليه، ولذا فهو منصوب على أصل الباب [31]. العلة التي ذكرها الشريف علة البقاء على الأصل.

وقد سار على هذه العلة ابن الخشاب، وأبو البركات الأنباري، وابن يعيش، وخالد الأزهري [32]. أمّا سيبويه فقد نقل علة ذلك عن الخليل؛ إذ قال:" وزعم الخليل – رحمه الله- أنَّهم نصبوا المضاف نحو: يا عبد

الله، ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلا صالحا، حين طال الكلام كما نصبوا: هو قبلك، وهو بعدك"[33].

والتعليل بطول الكلام سار عليه من الكوفيين متابعًا سيبويه الكسائي فيما نُسِبَ إليه [34].

والعلة عند الرضي أنَّ المضاف والشبيه بالمضاف لم يُبنيا؛ لأنَّهما لا يشبهان كاف الخطاب إفرادا [35].

ويبدو أنَّ ما أتخذه الشريف الكوفي تعليلًا له هو الأصوب؛ لأنَّ المضاف قد صار معرفة بالمضاف إليه، فلم يقع موقع المكنيات كالمفرد، فأعرب على أصله. ولا موجب للخروج عن هذا الأصل.

5- علة امتناع حذف حرف النداء من الاسم النكرة واسم الإشارة: ذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز حذف حرف النداء إذا كان المنادى

23- ينظر: الإنصاف: 275، والتبيين: 438-439، وائتلاف النصرة: 45.
24- ينظر: الكتاب:2/ 183-199، والمقتضب:4/ 205، والنكت للأعلم :2/ 144، وأسرار العربية: 127.
25- البيان في شرح اللمع: 364.
26- ينظر: الكتاب:3/ 183-199.
27- ينظر: المقتضب:4/ 205، والأصول في النحو:1/ 333، وشرح الكتاب للسرافي:1/ 83، وشرح الجمل لابن بابشاذ: 309 والمقتصد:1/147، والنكت للأعلم:1/273، وأسرار العربية: 127، وشرح المفصل لابن يعيش:1/130.
28- ينظر: شرح الكتاب:1/ 83-84، وشرح اللمع:1/ 274، وأسرار العربية: 127، وشرح المفصل:1/ 130.
29- ينظر: علل النحو: 463.والتبصرة والتذكرة:1/ 338، والمقتصد:2/ 768، وأسرار العربية: 126، واللباب:1/ 331، وشرح المفصل(التخمير):2/ 334-335، وتوجيه اللمع: 319، والمحيط المجموع:1/ 129-130.
30- ينظر: معاني القرآن للأخفش:1/ 65، والأصول في النحو: 1/ 340، والمرتجل: 193، وشرح المفصل لابن يعيش :1/127، 129.
31- ينظر: البيان في شرح اللمع: 367.
32- ينظر: المرتجل: 193، وأسرار العربية: 128، وشرح المفصل:1/ 130، وشرح التصريح:2/ 214.
33- الكتاب:2| 182-183.
34- ينظر: شرح الرضي:1/ 349.
35- المصدر نفسه:1/ 350.

نكرة أو اسم إشارة، إلَّا في شذوذ أو ضرورة، وهو عند الكوفيين قياس مطرد [36]. **وقد ذكر الشريف الكوفي** أنَّه يُستقبح حذف حرف النداء من النكرة نحو: يا رجل أقبل، لوجهين: **أحدها:** لأنَّ تعريفها كان بالألف واللام نحو: الرجل، والغلام. فلمَّا حذفا من الاسم المنادى لدخول حرف النداء استقبح أن يُحذف حرف النداء أيضًا، ويبقى معرفة بلا عوض.، وقد اعتل بهذا الوجه قبله ابن برهان [37]. **والآخر:** لأنَّ قولنا: يا رجل، تقديره: يا أيُّها الرجل فلا يُحسن حذف حرف النداء مع حذف(أيُّها) والألف واللام؛ لأنَّه إجحاف شديد. كما يُستقبح حذف حرف النداء من المبهم لوجهين: **الأول:** لأنَّك لما ناديته ذهبت منه الإشارة فعُوِّض لزوم الحرف لما نقص. ونسب الشريف هذا الوجه إلى المازني، **والثاني:** أنَّه يجوز أن يُوصف(أي) بالمبهم فيقال: هذا أقبل، كما يقال: أيُّها الرجل أقبل. فلما حذفوا(أيًّا) صارت(يا) بدلًا منها كما كانت بدلًا في قولنا: يا رجل، فلا يجوز حذفهما جميعًا. وذكر الشريف أنَّ هذا القول لسيبويه [38].

يرى الشريف الكوفي أنَّه لا يجوز حذف حرف النداء من الاسم المنادى النكرة واسم الإشارة، فالعلل التي ذكرها لهذه المسألة، هي: علة قبح، وعلة عدم استحسان، وعلة عوض، وعلة بدل.

أمَّا سيبويه فقد جمع بين الاسم النكرة والمبهم في عدم جواز حذف حرف النداء منهما، بتعليل واحد وهو" أنَّ الحرف الذي يُنبّه به لزم المبهم كأنَّه صار بدلًا من(أي) حين حذفته، فلم تقل يا أيُّها الرجل، ويا أيُهذا، ولكنَّك تقول: إن شئت، من لا يزال محسنًا افعل كذا وكذا؛ لأنَّه لا يكون وصفًا لأي"[39]. وهو ما نقله الشريف الكوفي عن سيبويه كما ذكرنا، وتابعه فيه، وتابع سيبويه في علته ابن السراج، وابن الورَّاق، وأبو البركات الأنباري، والعكبري، وابن عصفور [40]. وذهب المبرد إلى أنَّه لا يجوز أن نقول: رجلًا أقبل، ولا رجلًا من أهل البصرة أقبل؛ وعلته في ذلك أنَّها شائعة، فلا بدَّ من أن يلزمها الدليل على النداء، وإلَّا فالكلام مُلتبس[41].

وأكدَّ الرضي منع حذف حرف النداء من اسم الجنس، ومن اسم الإشارة، واعتل لذلك؛ إذ قال:" وإنَّما لا تحذف من النكرة؛ لأنَّ حرف التنبيه إنَّما يُستغنى عنه إذا كان المنادى مُقبِلًا عليك مُتنبِهًا لما تقول، ولا يكون هذا إلَّا في المعرفة،... ألا ترى أنَّ لام التعريف لا تحذف من المعرف بها وحرف النداء أولى منها لعدم الحذف إذ هي مفيدة مع التعريف للتنبيه والخطاب"[42]. وجاءت علة الأزهري موافقة لما علل به الرضي [43].

وجوَّز ابن مالك الحذف مع الاسم النكرة واسم الإشارة على قلة [44]، وتابعه ابنه واعتل لذلك بقوله:" وأمَّا اسم الجنس واسم الإشارة فلا يُحذف منهما حرف النداء إلَّا فيما ندر من نحو قولهم: (أَصْبِحْ ليلُ)...، وقول الله سبحانه وتعالى:﴿ **ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ**﴾ **[البقرة: 85]**؛ وذلك لأنَّ حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف، فحقه ألَّا يُحذف كما لم نحذف الأداة، واسم الإشارة في معنى اسم الجنس فجرى مجراه"[45].

ويبدو أنَّ حذف حرف النداء جائز في الاسم النكرة واسم الإشارة، كما هو جائز في غيره من المناديات، وجميع ما ذكر من علل فهي متكلفة ولا فائدة منها، لكن إثبات حرف النداء أولى؛ لأنَّ حذفها قد يُؤدي إلى اللبس في الكلام، كما ذكر المبرد.

6- علة جواز الرفع والنصب في الاسم المصحوب بأل إذا عطف على المنادى المفرد: هناك اختلاف بين النحويين في حكم إعراب الاسم المعطوف المصحوب بالألف واللام على المنادى المفرد، نحو: يا زيد والحارث، ومنه قوله تعالى:﴿ **يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ**﴾ **[سبأ: 10]**، فيها قراءتان: بالرفع والنصب [46]، **وقد شرح الشريف الكوفي** هذه المسألة شرحًا مفصلًا؛ إذ ذكر أنَّ الاسم المعطوف على المنادى المفرد إذا كان معرفة قبل الألف واللام، نحو: (الحارث، والحكم) فالاختيار فيه الرفع؛ لأنَّ الألف واللام لم يحدث فيه معنى فجرى مجرى الاسم المفرد المنادى، كما جوّز النصب فيه على الموضع. أمَّا إذا كان الاسم المعطوف قد تعرَّف بالألف واللام، نحو: يا زيدُ والرجلَ فالاختيار فيه النصب؛ لأنَّ الألف واللام يعاقب المضاف، فكما يكون المضاف منصوبًا كذلك كان ما فيه الألف واللام [47]. فالعلل التي ذكرها الشريف، علة عدم حدوث معنى، وعلة معاقبة.

وذكر ابن برهان، والشريف الكوفي، وابن يعيش، وابن الحاجب، والرضي، أنَّ هذا هو اختيار المبرد[48]. لكن المبرد لم يُفصِل في كتابه المقتضب هذه المسألة بهذا التفصيل الذي ذكره الشريف، وإنَّما اكتفى بذكر الخلاف بين النحويين، وحسّن قول من اختار الرفع وكذا من اختار النصب، ثم أبدى ميله إلى اختيار النصب [49].

واختار الخليل وسيبويه الرفع؛ وعلتهما في ذلك أنَّك إذا قلت: يا زيدُ والحارثُ: إنَّما تريد: يا زيد، ويا حارث، وهذا هو القياس [50].

36- ينظر: شرح ابن الناظم: 403، وتوضيح المقاصد:3/ 1054 والهمع:3/ 43.
37- ينظر: شرح اللمع لابن برهان:1/ 275.
38- ينظر: البيان في شرح اللمع: 371.
39- الكتاب:2/230.
40- ينظر: الأصول في النحو:1/ 338، وعلل النحو: 478، وأسرار العربية: 128، واللباب:1/ 340، وشرح الجمل:2/ 88-89.
41- ينظر: المقتضب:4/ 261.
42- شرح الرضي:1/ 425-426.
43- ينظر: شرح التصريح:2/ 207-208.
44- ينظر: شرح التسهيل:3/ 243.
45- ينظر: شرح ابن الناظم:402-403.
46- ينظر: الكتاب:187، والمقتضب:4/ 212-213، والأصول في النحو:1/336، وعلل النحو: 469، وشرح اللمع لابن برهان:1/277.
47- ينظر: البيان في شرح اللمع: 375.
48- ينظر: شرح اللمع:1/277، والبيان في شرح اللمع: 375، وشرح المفصل:3/2، والكافية:90، وشرح الرضي:1/ 365.
49- المقتضب:4/ 212-213.

50- ينظر: الكتاب:2/ 186-187، والمقتضب:4/ 212، وشرح الرضي:1/ 365.
وذهب الزَّجّاجي، والفارسي، وابن الورَّاق، إلى جواز الوجهين: الرفع بالحمل على اللفظ، والنصب بالحمل على الموضع، وإنَّما جاز فيه الوجهان؛ لأنَّ(الياء) لا يصح أن تدخل على ما فيه الألف واللام، فلما لم يجز لما فيه الألف واللام أن يليه في النداء، لم يكن له حكم يختص به [51]، وتابعهما كثير من النحويين [52].
ويبدو أنَّ الأصوب هو جواز الوجهين على السواء؛ لأنَّ القرآن ورد بهما جميعًا، وكلاهما موافق لأوجه العربية.

7- علة رفع التابع المنادى بـ(أي) في قولهم:(يا أيُّها الرجل): يرى الشريف الكوفي لزوم رفع التابع في قولهم:(يا أيُّها الرجلُ) ويُمنع نصبه، والعلة في ذلك؛ أنَّهم" جعلوا(الرجل) صفة لـ(أي)، و(الرجل) هو المقصود بالنداء، ولا يجوز فيه غير الرفع لوجهين: **أحدهما**: أنَّه المقصود بالنداء، والمقصود بالنداء إذا كان معرفة مفردًا كان مرفوعًا. **والآخر**: أنَّ في هذا الباب لا يحمل الشيء على الموضع إلَّا بعد تمام الكلام، والنداء لا يتم بـ(يا أيُّها) فحمل (الرجل) على لفظ (يا أيُّها) دون موضعه"[53]. العلة التي ذكرها الشريف علة القصد وعلة الحمل على اللفظ.
وهذا التعليل يأتي متابعًا لما ذهب إليه الجمهور الذين يقولون إنَّ (الرجل) في قولك: (يا أيُّها الرجلُ) صفة لـ(أي)، وهو مرفوع حملًا على لفظ الموصوف، واعتلوا لذلك بوجهين: **أحدهما:** أنَّ (الرجل) في قولك: (يا أيُّها الرجل أقبل) هو المقصود بالنداء، ولذا يجب أن يكون لفظه موافقا للفظ المنادى. **والآخر:** أنَّ الصفة كالجزء من الموصوف، و(أي) والنعت بعدها بمنزلة اسم واحد لا يُستغنى عن أحدهما، لذا لزم النعت الرفع [54].
وخالف المازني مذهب الجمهور فيما حكاه عنه الزَّجَّاج فقال:" والمازني يجيز في (يا أيُّها الرجل) النصب في(الرجل)، ولم يقل بهذا القول أحد من البصريين غيره، وهو قياس؛ لأنَّ موضع المفرد المنادى نصب فَحُمِلت صفته على موضعه"[55].
والذي يظهر أنَّ مذهب الشريف الكوفي الموافق لرأي الجمهور هو الأرجح؛ لأنَّ إتباع اللفظ في هذا الموضع أولى من إتباع المحل؛ لأنَّ النعت هو المنادى في المعنى، وحق المنادى البناء على الضم، وكذلك نعته.

8- علة حذف ياء المتكلم من المنادى: وردت في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم لغات عديدة، أشهرها حذف الياء والاكتفاء بالكسرة، نحو: يا غلام أقبل، ووردت هذه اللغة كثيرًا في القرآن الكريم، منها قوله تعالى:﴿**يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ** ﴾ **[سورة: الزمر:16]** [56] ، فما علة حذف ياء المتكلم من المنادى؟ **بيَّن الشريف الكوفي أنَّ العلة في ذلك؛** "لأنَّ الياء تنزلت منزلة التنوين في هذا الاسم، فكما تحذف التنوين ولا تقف عليه فكذلك تحذف الياء" [57]. فالعلة التي ذكرها الشريف علة منزلة.
ومصدر هذه العلة سيبويه، وذلك في قوله:" اعلم أنَّ ياء الإضافة لا تثبت مع النداء كما لم يثبت التنوين في المفرد؛ لأنَّ ياء الإضافة بمنزلة التنوين"[58]، وتابعه المبرد، وابن السرَّاج، [59]، كما اعتل بها بعض النحويين المتأخرين [60].
وأمَّا الفرَّاء، وابن الشجري فقد كان تعليلهما لحذف ياء المتكلم من المنادى لكثرة استعمال النداء في كلام العرب [61].
وذهب بعض النحويين إلى أنَّ العلة في حذف ياء المتكلم من المنادى هي التخفيف لكثرته في كلامهم [62].
والظاهر أنَّه إنَّما حذف ياء المتكلم من المنادى المضاف؛ لأنَّ باب النداء مما يكثر فيه الحذف، لكثرة استعمال المنادى في كلام العرب، فحذف الياء استخفافًا؛ لدلالة الكسرة عليه، فإذا كانت العرب قد جوزت حذف ياء المتكلم في غير النداء تخفيفًا، فجواز حذفها في النداء أولى؛ لكثرة الحذف والتغيير في باب النداء.

9- علة زيادة الميم في لفظ الجلالة(اللهُمَّ) عند النداء: تُزاد الميم المشددة في آخر لفظ الجلالة(الله) عند النداء، كقوله تعالى:﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [سورة الزمر:46]، فما علة زيادة هذه الميم عند الشريف الكوفي؟
ذكر الشريف الكوفي أنَّ الميم المشددة في آخر اسم الجلالة زيدت؛ لأنَّها قائمة مقام (يا) في أوله، وبذلك يكون حرفان بإزاء حرفين، والدليل على صحة ذلك أنَّ (اللهُمَّ) لا يكون إلَّا في النداء، لا تقول: غفر اللهُمَّ لزيد، كما تقول غفر الله لزيد [63]. العلة التي ذكرها علة عوض أو تعويض.

51- الجمل: 162، والإيضاح العضدي: 162، وعلل النحو: 468-469.
52- المرتجل: 196، وأسرار العربية: 127، وشرح المفصل لابن يعيش:2/ 3، والكافية: 89، والمحيط المجموع:2/ 25، واللمحة في شرح الملحة:1/ 605-606.
53- البيان في شرح اللمع: 376-377.
54- ينظر: الكتاب:2/106-188، والمقتضب:4/216-219، والأصول في النحو:1/337، والجمل للزجاجي:162، والإيضاح العضدي:232، وعلل النحو:474، والمقتصد:2/778، والنكت للأعلم:1/274، والمرتجل:194، وأسرار العربية:128، وشرح المفصل لابن يعيش:2/7، والإيضاح في شرح المفصل:1/237.
55- معاني القرآن وإعرابه:1/98-99.
56- ينظر: الكتاب:2/209، والمقتضب:4/245-246، والأصول في النحو:1/340، وشرح المفصل لابن يعيش:2/11، والبيان في شرح اللمع: 380، والمحيط المجموع:2/9، وشرح ابن الناظم:412، وشرح التصريح:2/232.
57- البيان في شرح اللمع:.380
58- الكتاب:2/209.
59- ينظر: المقتضب:4/ 246، والأصول في النحو:1/340.
60- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:2/11، وشرح الجمل لابن عصفور:2/99، 102، وشرح الجمل لابن الفخار:3/704.
61- ينظر: معاني القرآن:1/201، والأمالي:2/73.
62-ينظر: شرح الرضي:1/390، والكناش:1/100-101.
63- ينظر: البيان في شرح اللمع: 383.

وأصل هذه العلة ما نقله سيبويه عن الخليل؛ إذ قال سيبويه" وقال الخليل – رحمه الله -:(اللهُمَّ) نداء، (والميم) بدل من(يا)؛ فهي ههنا فيما زعم الخليل آخر الكلمة بمنزلة(يا) في أولها، إلَّا أنَّ (الميم) ههنا في الكلمة كما أنَّ نون (المسلمين) في الكلمة بُنيت عليها، فـ(الميم) في هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم"[64]. وهذه من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، فقد ذهب البصريون مذهب الخليل وسيبويه؛ واعتلوا بقولهم: أنَّ (الميم) المشددة في (اللهُمَّ) حرف أُتي بها؛ لتكون عوضًا عن حرف النداء المحذوف، والأصل (يا الله)، ودليلهم على ذلك أنَّ (اللهُمَّ) يُفيد ما يفيده (يا الله) من معنى النداء؛ ولأن الجمع بين (يا) النداء والميم المشددة لم يرد في كلام العرب، وإنَّما ورد في الشعر على قلة، وهو محمول على الضرورة، فدلهم ذلك على أنَّ (الميم) عوضًا عن (يا) النداء؛ لأنَّ العوض ما قام مقام المعوض وأفاد إفادته [65]. أمَّا الكوفيون فذهبوا مذهب الفَّراء، الذي يرى أنَّ (الميم) المشددة في (اللهُمَّ) أُخذت من فعل الأمر(أُمَّ)، ثم حُذفت الهمزة منه تخفيفًا؛ لأنَّ الأصل: (يا الله أُمَّنا بخير)، أي: اقصدنا، فكثر في كلامهم، فحُذف الكلام بعد المنادى، وبقيت منه الميم المشددة، ووصلت بالاسم المنادى [66]. وعززوا علتهم أيضًا بما جاء في السماع، منه قول الشاعر [67]: **إنِّـي إذا مَا حَدَثُ ألَـمَّا أَقُوْلُ يَـا اللَّـهُمَّ يَـا الـلَّـهُمَّـا**

والراجح ما ذهب إليه البصريون، واختاره الشريف الكوفي الذي يرى أنَّ (الميم) المشددة في (اللهُمَّ) زيدت عوضًا عن حرف النداء المحذوف، والأصل (يا الله)؛ لأنَّه لو كان مثل ما قال الكوفيون، لكثُرَ استعماله في كلام العرب شعرًا ونثرًا، ولكن لم يأتِ منه إلَّا أبيات شعرية للضرورة.

10- علة جواز النصب للمنادى العلم الموصوف بـ(ابن): إذا وُصِف المنادى العلم بـ(ابن) المضاف إلى علم، جاز في المنادى الرفع، نحو: يا زيدُ بنَ عمرو، والنصب، نحو: يا زيدَ بنَ عمرو [68]. أمَّا الرفع فعلى الأصل؛ لأنَّه مفرد غير مضاف ولا شبيه بالمضاف، فما علة نصبه؟ **يرى الشريف الكوفي أنَّ علة نصبه**؛ هي اتباع المنادى لصفته وهي(ابن) فأتبعوا حركة الدال من (زيد) حركة النون من (ابن) فجعلوهما كالاسم الواحد، فكما أنَّ الراء من (امرئ) تابعة للهمزة، والنون من (ابنِم) تابعة للميم، فكذلك أتبعوا حركة المنادى الموصوف صفته [69]. العلة التي ذكرها الشريف علة إتباع.

وما صرَّح به الشريف الكوفي هو مذهب سيبويه، والمبرد، وابن السراج، والفارسي [70]، وكثير من النحويين [71].

وأمَّا الرضي فقد أوضح علة ذلك بقوله:" إنَّما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط؛ لكثرة وقوع المنادى جامعًا لها، والكثرة مناسبة للتخفيف، فخففوه لفظًا بفتحه، وسهل كون الفتحة حركته المستحقة في الأصل؛ لكونه مفعولًا"[72].

ويبدو أنَّ علة الاتباع، وعلة التخفيف، كلتاهما صحيحة، فقد استعملتهما العرب في كلامها كثيرًا.

11- علة فتح لام الجر في المستغاث: إذا استُغيث بالمنادى، أو تُعُجِبَ منه دخلت عليه لام مفتوحة نحو: يا لزيد لِعمرو [73]. **وعلة ذلك عند الشريف الكوفي عبر عنها بقوله"** وإنَّما فُتِحت فرقًا بين المستغاث به والمستغاث له. فالمستغاث به وقع موقع المكني، فكان لامه بالفتح أولى للفرق بين اللّامين"[74]. العلة التي ذكرها الشريف علة فرق. وقد اعتمد هذه العلة قبله سيبويه، والمبرد، والزجاجي، والسيرافي [75]، وتابعهم في ذلك كثير من النحويين المتأخرين [76].

وذهب فريق من النحويين إلى أنَّ لام المستغاث به إنَّما فُتِحت؛ لأنَّ المستغاث به منادى قد وقع موقع المضمرات، ولام الجر تُفتح في المضمر نحو: لَكَ، ولَهُ، فكذلك ما أشبهه [77]. وقد جمع الرضي، وناظر الجيش بين العلتين التي ذكرهما النحاة، فذكرا أنَّ لام المستغاث به فتحت؛ لمجموع أمرين: **أحدهما:** للفرق بين المستغاث والمستغاث له. **والآخر:** وقوع المستغاث موقع الضمير [78].

ويبدو أنَّ الأرجح ما علل به سيبويه والشريف الكوفي؛ لخلوها من التعقيد والتكلف، فهي علة تعليمية.

64- ينظر: الكتاب:1/196.

65- ينظر: المقتضب:4/239-240، والأصول:1/338، والجمل للزجاجي:177، وشرح الكتاب للسيرافي:1/184، والمسائل البغداديات:159، وعلل النحو:472، واللمع:83، والتبصرة والتذكرة:1/346، وأمالي ابن الشجري:2/340، وأسرار العربية:131، والتبيين:452، وشرح المفصل لابن يعيش:2/16، وشرح التسهيل لابن مالك:3/407.

66- ينظر: معاني القرآن:1/203، والإنصاف:290، والتبيين:449، وشرح المفصل لابن يعيش:2/16-17، وائتلاف النصرة:47.

67- البيت من الرجز، لأبي خراش الهذلي، ينظر: شرح التصريح:2/224، وخزانة الأدب:2/295، وبلا نسبة في: المقتضب:4/242، وأمالي ابن الشجري:2/340، وأسرار العربية:291، والتبيين:450.

68- ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ:319، وشرح ابن الناظم: 404، والمقاصد النحوية:4/1691.

69- ينظر: البيان في شرح اللمع:390.

70- ينظر: الكتاب:2/203-204، والمقتضب:4/231-232، والأصول:1/245، والإيضاح العضدي:135.

71- ينظر: التبصرة والتذكرة:1/142، والمقتصد:2/785، وشرح المفصل لابن يعيش:2/5-6، واللمحة في شرح الملحة:2/619، وتوضيح المقاصد:2/1063، والمقاصد الشافية:5/276، والمقاصد النحوية:4/1691.

72- ينظر: شرح الرضي:1/372.

73- ينظر: الكتاب:2/215، والمقتضب:4/254، واللامات للزجاجي:87.

74- البيان في شرح اللمع:384.

75- ينظر: الكتاب:2/215، 219، والمقتضب:4/254، والجمل:178-179، وشرح الكتاب:1/89، 102.

76- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:1/130-131، وشرح التسهيل لابن مالك:3/412، وشرح ابن الناظم:417، واللمحة في شرح الملحة:3/619، وإرشاد السالك:2/688، والهمع:3/72.

77- ينظر: الأصول في النحو:1/338،351، والمسائل البصريات:1/512، وسر صناعة الإعرلب:1/329، والمقتصد:2/789، وشرح المفصل (التخمير):1/330، وشرح ابن عقيل:3/ 280.

78- ينظر: شرح الرضي:1/352، وتمهيد القواعد:7/3598-3599.

12- علة امتناع حذف حرف النداء من المستغاث: الغرض من حرف النداء امتداد الصوت وتنبيه المدعو، وقد جاز حذفه في مواضع، إلَّا أنَّه لا يجوز حذفه من المستغاث وكذلك المندوب [79]. **وعلة ذلك أوضحها الشريف الكوفي؛ إذ قال**: "ولا يحذف (يا) من الاستغاثة؛ لئلّا يشتبه بلام التوكيد، نحو قولك: لَزَيْدٌ خيرٌ من عمرو"[80]. فالعلة التي ذكرها علة شبه.

أمَّا سيبويه فيرى أنَّ (يا) لازمة له ولا يجوز حذفها؛ وعلته في ذلك بيَّنها بقوله" وأمَّا المستغاث به فـ(يا) لازمة له؛ لأنَّه يجتهد فكذلك المتعجب منه، وذلك: يا للناس ويا للماء، وإنَّما اجتهد؛ لأنَّ المستغاث عندهم متراخ أو غافل والمتعجب كذلك"[81]. وقال في موضع آخر:" ولم يلزم في هذا الباب إلَّا(يا) للتنبيه، لئلّا تلتبس هذه اللام بلام التوكيد"[82].

فنلاحظ أنَّ سيبويه قد علل لعدم جواز حذف حرف النداء من المستغاث بعلتين: **إحداها**؛ لأنَّهم يرفعون الصوت ويمدونه لغفلة المستغاث به وتراخيه، قال ابن يعيش: " فلا تقول (لزيد) وأنت تريد (يالزيد)؛ لأنَّ المستغيث يُبالغ في رفع صوته وامتداده لتوهمه في المستغاث به الغفلة والتراخي"[83]. **والأخرى**؛ لأنَّ هذه اللام لو حذفنا حرف النداء من المستغاث لالتبست لامه مع لام التوكيد؛ لأن كلا اللامين مفتوحة، ولا يكفي الإعراب فارقًا لوجود اللبس في المقصور والمبني في حالة الوقف [84]. وتابع الشريف الكوفي سيبويه في هذه العلة [85]. ويرى الرضي أنَّه إنَّما لم يجز الحذف من المستغاث، للاهتمام بالمستغاث له؛ لأنَّه أمر عظيم، فناسبه إظهار حرف النداء للمبالغة في التنبيه عليه [86]. **ويبدو أنَّ الراجح** ما علل به سيبويه، في علته الأولى؛ لأنَّ الغرض من إظهار حرف النداء إطالة الصوت ورفعه، لغفلة المستغاث به والحذف يُنافي ذلك.

13- علة اختصاص الترخيم بالمنادى المفرد العلم: الترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفًا، وذكر بعض النحويين أنَّ الترخيم لا يكون إلَّا في النداء، إلَّا إذا أُضطر شاعر إلى ذلك [87]، **وعلة ذلك بيَّنها الشريف الكوفي** هي التخفيف؛ لكثرة النداء في كلامهم؛ ولأنَّ العرب احتاجت إليه في كل كلام تخاطب به، وترخيمه نقصه عن تمام الصوت به [88].

العلة التي ذكرها الشريف علة تخفيف، وعلة كثرة الاستعمال، وعلة احتياج.

ومرجع هذه العلة سيبويه [89]، ووافقه في ذلك كثير من النحويين [90].

ويرى ابن الورَّاق أنَّ علة ذلك" لأنَّه باب حذف، ألَّا ترى أنَّ المنادى قد حذف منه التنوين والإعراب، فلمَّا جاز حذف التنوين منه والإعراب، جاز أيضًا حذف بعض حروفه استخفافًا لدلالة ما بقي عليه"[91].

أمّا ابن برهان، والعكبري فقد بيَّنا اختصاص الترخيم بالنداء؛ واعتلا لذلك بأنَّ الترخيم ضرب من التخفيف، والنداء موضع تخفيف وتغيير؛ إذ هو مفتاح كل كلام، ليقبل عليك المخاطب، فتخبره أو تستخبره، أو تأمره، أو تنهاه [92].

يبدو أنَّ أصل العلل السابقة جميعها ترجع إلى علة سيبويه. **والراجح** تعليل سيبويه والشريف الكوفي، ومن تابعهما؛ لأنَّ العرب تلجأ كثيرًا إلى حذف ما كثر استعماله في كلامها تخفيفًا، ولسهولة هذه العلة وخلوها من التعقيد والتكلف.

14- علة امتناع ترخيم المضاف: اشترط النحويون للترخيم، شروطًا منها منع ترخيم المضاف والمضاف إليه، على مذهب البصريين إلَّا في ضرورة الشعر [93]. **والعلة في ذلك بيَّنها الشريف الكوفي بقوله:**" ولم يجز أن تُرخَّم مضافًا؛ لأنَّه معرب منصوب في النداء، ولا معربًا؛ لأنَّ النداء لم يُغيره"[94]. فالشريف يرى أنَّ النداء لم يؤثر في المضاف؛ بل بقي معربًا سواء بعد النداء أو قبله، ولذلك لم يجز ترخيمه. العلة التي ذكرها الشريف عدم التأثير أو التغيير. وما ذكره الشريف هو امتداد لما قاله سيبويه في تعليله لهذه المسألة؛ إذ قال: " واعلم أنَّ الترخيم لا يكون في مضاف إليه ولا في وصف؛ لأنَّهما غيرُ مناديين، ولا يُرخم مضاف ولا اسم منون في النداء؛ من قبل أنَّه جرى على الأصل وسلِم من الحذف، حيث أُجري مجراه في غير النداء إذا حملته على ما ينصب. يقول: إنَّ المحذوف في الترخيم إنَّما يقع على النداء لا على الإعراب، وحين قلت يا زيد أقبل

79- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:2/15-16، وشرح الرضي:1/.427
80- البيان في شرح اللمع:.386
81- الكتاب:2/.231
82- المصدر نفسه:2/.218
83- شرح المفصل:2/.16
84- العلل في كتاب سيبويه: .159
85- ينظر: البيان في شرح اللمع: 386.
86- ينظر: شرح الرضي:1/.427
87- ينظر: الكتاب:2/239، والأصول في النحو:1/359، والجمل للزجاجي:181، وعلل النحو:481، وأسرار العربية:132، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور:2/113، وشرح ابن الناظم:423، وشرح ألفية ابن معط:2/1065، والكناش:1/.102
88- ينظر: البيان في شرح اللمع:393-.394
89- ينظر: الكتاب:2/.239
90- ينظر: الأمالي لابن الشجري:2/73، 202، وأسرار العربية: 132، والبديع:1/413، وشرح المفصل:2/19، وشرح الجمل لابن عصفور:2/113، وشرح الرضي:1/393، وشرح ألفية ابن معطِ:2/.1065
91- علل النحو: .481
92- ينظر: شرح اللمع:1/286، واللباب:1/.345
93- ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ:337، والبيان في شرح اللمع:399، وأمالي ابن الشجري:2|316، وأسرار العربية:133، والتبيين:453، وشرح الرضي:1|394، وتوضيح المقاصد:4|1136، وائتلاف النصرة:47-48، والهمع :3|.78
94- البيان في شرح اللمع: 394.

فحذفت ياء الإضافة كنت إنَّما حذفت هذا الإعراب، ومع ذلك ينبغي أن تحذف آخر شيء في الاسم، ولا يُحذف قبل أن تنتهي إلى آخره؛ لأنَّ المضاف إليه من الاسم الأول بمنزلة الوصل من الذي إذا قلت الذي قال، وبمنزلة التنوين في الاسم"[95]. وتابعه أبو علي الفارسي، وابن جني، وابن الشجري [96]، ومضى عليها كثير من النحويين [97].

وذهب الكوفيون إلى جواز ترخيم المنادى المضاف، ويكون الترخيم في آخر الاسم الثاني؛ وعلة ذلك عندهم السماع، والقياس، **أمَّا السماع**: فمنه قول الشاعر [98]: خُذُوا حَظَّكُم يَا آلَ عِكْرِمَ وَذْاكُرُوا أَوَاصِرَنَا وَالرَّحمُ بِالغَيْبِ تُذْكَر

فأمَّا القياس: فعلى الاسم المركب الذي يجوز ترخيمه، وهو مركب من اسمين، نحو: حضرموت [99].

ويبدو أنَّ قول البصريين أقرب إلى الصواب وذلك بعدم جواز ترخيم المضاف؛ لأنَّ الاسم المفرد وجب له البناء لتأثره بالنداء، أمَّا المضاف فلم يؤثر فيه النداء، بل بقي على حاله في الإعراب بعد النداء، كحاله قبله، ولذا لم يجز ترخيمه، كما أنَّ المضاف في غير النداء لا يجوز فيه الترخيم [100].

15- علة عدم جواز ترخيم الاسم الثلاثي: أجمع نحاة البصرة أنَّه لا يجوز ترخيم الاسم الثلاثي، سواء أكان أوسطه متحركًا أم ساكنًا، ممَّا ليس في آخره الهاء [101]. **وقد بيَّن الشريف الكوفي علة ذلك؛** إذ قال:" لأنَّ الثلاثة هي النهاية عندهم في القلة؛ ولأنَّ ما كان على حرفين من الحروف ومن الأسماء غير المتمكنة لو سمَّينا به رجلًا لاضطرّنا تصغيره إلى ثلاثة كرجل سمّيته بـ(قد) أو (كمْ)، تقول في تصغيره: (قُدَيٌّ) و(كُمَيٌّ)" [102]. العلة التي ذكرها الشريف علة انعدام النظير.

ذكر الشريف أنَّه لا يجوز تخفيف الاسم الثلاثي بالحذف؛ لأنّ أقل الأصول في الاسم العلم ما كان على ثلاثة أحرف، ثمَّ استدل على ذلك بأنَّ ما جاء على حرفين من الحروف والأسماء الغير متمكنة، عند تصغيرها نضطر إلى زيادتها حرف، حتى تصير على ثلاثة أحرف؛ لانَّ الثلاثة هي أقل النهاية للتخفيف.

وعلة الشريف الكوفي أصلها سيبويه عن الخليل قال:" فزعم الخليل رحمه الله أنَّهم خففوا هذه الأسماء التي ليست أواخرها الهاء ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة، وما كان على أربعة على ثلاثة، فإنَّما أرادوا أن يقربوا الاسم من الثلاثة أو يصيروه إليها، وكان غاية التخفيف عندهم؛ لأنَّه أخف شيء عندهم في كلامهم مالم يُنتقص، فكرهوا أن يحذفوه إذ صار قُصاراهم أن ينتهوا إليه" [103]. وتابعه ابن السَّراج، والزجاجي، وابن جني [104]، وغيرهم من النحويين [105]. وتابعهم من الكوفيين الكسائي [106].

وأمّا الكوفيون، والفرَّاء فذهبوا إلى جواز ترخيم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركًا، وذلك نحو:(عُنُق، وكتِف، وفَخذ)، فيقال: يا عنُ، ويا كتِ، ويا فخِ؛ وعلتهم أنَّ في الأسماء ما يماثله، نحو:(يد، ودم)، وقد رُد بأنَّ هذه الأسماء منقوصة؛ وعلة ذلك أنَهم حذفوا الياء والواو منها، لاستثقال الحركات عليهما، أمَّا إن كان ساكن الوسط لم يجز ترخيمه نحو: زيد وعمرو [107].

والراجح ما ذهب إليه البصريون، والكسائي من الكوفيين، واختاره الشريف الكوفي والذي يرى عدم جواز الحذف من الاسم الثلاثي؛ لأنَّ الحذف هو تخفيف للاسم، وما كان على ثلاثة أحرف هو في غاية الخفة، فلا يحتاج للتخفيف بالحذف، ولذا لا يجوز ترخيمه.

16- علة ترخيم (يا صاحب): ذكر النحويون أنَّه يجوز ترخيم المنادى بشروط أهمها: أن يكون علمًا، فلا تُرخَّم النكرة، لكن كلمة (يا صاحب) قد رخَّمتها العرب وهي نكرة [108]، فما علة جواز ترخيمها وهي نكرة؟ **اعتل الشريف الكوفي لذلك بقوله**: " فإن قال فقد قالوا: يا صاحِ، فرخموا. قيل له: هذا الاسم انفرد وشذَّ من الباب لكثرة ندائه؛ لأنَّ كل من كان معك فهو صاحبك فلمَّا كثُر أجروه مجرى الأعلام" [109]. فالعلة التي ذكرها علة كثرة الاستعمال. ومصدر هذه العلة ما علل به سيبويه؛ إذ قال:" إلَّا أنَّهم قد قالوا: يا صاحِ، وهم يريدون يا صاحب؛ لكثرة استعمالهم هذا الحرف، فحذفوا كما قالوا: لم أبلْ، ولم يكُ، ولا أدرِ"[110].

95- الكتاب:240/2.
96- ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه:382/1، واللمع:85، والأمالي:315/2.
97- ينظر: أسرار العربية:133، والبديع:413/1، واللباب:345/1-346، وتوجيه اللمع:338، وشرح المفصل لابن يعيش:19/2-20، والمحيط المجموع: 45/2، وشرح الرضي:394/1، والكناش:102/1-103
98- البيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه:27، وينظر: الكتاب:271/2، والأصول في النحو:457/3، والتبصرة والتذكرة:372/1، وأمالي ابن الشجري:126/1، وأسرار العربية:133.
99- ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ:337، وأمالي ابن لبشجري:315/2، وأسرار العربية:133، واللباب:346/1، والتبيين:453-454، وشرح ألفية ابن معطِ:1067/2، واللمحة في شرح الملحة:650/2، وائتلاف النصرة:47-48.
100- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:19/2-20.
101- ينظر: الكتاب:255/2، والبيان في شرح اللمع:398، والإنصاف:300-301،
102- البيان في شرح اللمع:398.
103- الكتاب:255/2-256.
104-ينظر: الأصول:360/1، والجمل:184، واللمع:85.
105- ينظر: المقتصد:796/2، وأسرار العربية:132، واللباب:347/1، وشرح المفصل لابن يعيش:20/2، وشرح الجمل لابن عصفور:133/2، وشرح ألفية ابن معطِ:1067/2، واللمحة في شرح الملحة:632/2، والكناش:103/1.
106- ينظر: البيان في شرح اللمع:398.
107- ينظر: الأصول:365/1، والبيان في شرح اللمع:398، والإنصاف:300، وشرح الجمل لابن عصفور:114/2.
108- ينظر: الكتاب:240/2، والأصول:359/1، والجمل للزجاجي:181، والتبصرة والتذكرة:366/1، والمقتصد:/2، 791، والبيان في شرح اللمع:394، وأمالي ابن الشجري:315/2، والبديع:413/1.
6- البيان في شرح اللمع:406.
109- الكتاب:256/2.
110- ينظر: المقتضب:243/4، والأصول:365/1، والتعليقة على كتاب سيبويه:353/1، وشرح اللمع:287/1-288، وشرح الجمل:337، والمقتصد:791/2.

وتابع سيبويه في هذه العلة المبرد، وابن السَّراج، والفارسي، وابن برهان، وابن بابشاذ، والجرجاني [111]، وكثير من النحويين [112].
وهناك من يرى أنَّ كلمة (يا صاحِ) أصلها (يا صاحبي) فحذف ياء المتكلم، اكتفاء بالكسرة؛ لكثرة الاستعمال، ثم رُخِّم الاسم؛ لكثرة الاستعمال، وهذا القول نسبه أبو حيان إلى ابن جني [113]، وقال به الجامي [11]، وذكره من المحدثين عباس حسن ولم ينسبه لأحد [114]. **والذي يظهر** أنَّ كلمة (يا صاحب) إنَّما رُخِّمت؛ لكثرة تردد هذه اللفظة على ألسنة العرب، فالعرب قد تلجأ إلى الحذف لما كثر وشاع استعماله؛ للتخفيف والتسهيل في النطق، أمَّا من يرى أنَّ أصل (يا صاحِ) هو (يا صاحبي)، بحذف ياء المتكلم والباء، ففيه ضرب من التكلف، فقد حكم بالحذف على الاسم والحرف؛ ولأنَّه سيحدث لبس بين الاسم المفرد، بالاسم المضاف، فكلمة (يا صاحب) أصلها نكرة، وكلمة (يا صاحبي) على ذلك مضافة، فالاختلاف هنا في نوع الكلمة، وإلَّا فالعلة عند القولين هي كثرة الاستعمال.

17- علة إلحاق ألف الندبة في آخر الاسم المندوب: ذكر النحويون أنَّ المندوب مدعو متفجع عليه، قد تلحقه الألف في آخره، نحو: (وازيداه) ويجوز حذفها، نحو: وازيد [115]، وعلة إلحاقها بالمندوب **عند الشريف الكوفي ذكرها بقوله:**" ولمَّا كان الميت بحيث لا يسمع احتاجوا إلى مدَّ الصوت فجعلوا حرف الندبة (يا) أو (وا)، وألحقوا ألفًا في آخرها؛ لأنّ الألف من حروف المدَّ؛ ليبعد الصوت ويمتد" [116]. واعتمد هذه العلة قبله المبرد، وابن جني، وابن برهان، والأعلم الشنتمري[117]، وسار عليها كثير من النحويين[118].
أمَّا سيبويه فقد اعتل لذلك بقوله: " فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف؛ لأنَّ الندبة كأنَّهم يترنمون فيها"[119]. وتابع سيبويه في هذه العلة بعض النحويين، فعللوا بأنَّ الألف زيدت؛ لأجل التَّرنُم كما تُزاد في آخر الأبيات المطلقة؛ لأجل التَّرنُم [120].
ويبدو أنَّ ما اختاره الشريف الكوفي واعتل به هو الأصوب؛ لأنَّ الألف أحد أصوات المد، وهي ألينها وأشدها امتدادًا واستطالة؛ لأنّها أوسع مخرجًا؛ إذ أنَّ الحلق والفم معها منتفخان غير معترضين على الصوت بالضغط والحصر [121].

18- **علة عدم جواز ندبة النكرة:** ذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز أن تُندب النكرة، نحو: (وارجلاه ويارجلاه)، ولا الأسماء المبهمة، نحو: واهذاه [122]، فما علة عدم جواز ندب النكرة عند الشريف الكوفي؟ **اعتل لذلك بقوله**: " وليس المندوب كالمنادى؛ لأنَّك تنادي النكرة، ولا يجوز أن تندب النكرة فتقول: يا رجلاه؛ لما بيَّنا. وقولهم: وامَنْ حفر بئر زمزماه، وا أمير المؤمنيناه، لشهرة ذلك"[123]. العلة التي ذكرها علة شهرة. ومصدر هذه العلة سيبويه حيث ذكر أنَّه لا يجوز أن تندب النكرة؛ لأنَّه لا يتفجع على أحد غير معروف؛ لأنَّ الندبة عذر للتفجع، وبها يخبر المتكلم أنَّه قد ناله أمر عظيم، ووقع له خطب جسيم [124].
وقد سار جمهور النحويين على هذا، فقد كانت علتهم لعدم جواز ندبة النكرة؛ لأنَّ المقصود بالندبة، ذكر المندوب بأشهر اسمائه، ليكون ذلك عذرًا للنادب [125]. وجوَّز الكوفيون ندبة النكرة، والأسماء المبهمة، وكانت علتهم لذلك؛ أنَّ النكرة تقرب من المعرفة بالإشارة، نحو:(واركباه)، فجازت ندبته كالمعرفة [126]. ونسب السيوطي هذا المذهب للرياشي [127].
والشريف الكوفي في هذه المسألة، قد علل بأنَّه لا يجوز ندبة النكرة، وهذا **ما يرجحه الباحثان**؛ لأنَّ المقصود بالندبة أن يُظهر النادب عذره في تفجعه على المندوب للسامعين، بذكر فضله وشرفه، وهذا لا يكون في النكرة والمبهم.

19- علة قلب مدة الندبة ياء في المندوب المؤنث: ينفتح ما قبل ألف الندبة سواء أكان مضمومًا أم مكسورًا تقول في يا زيدُ: يا زيداه، وفي يا غلامُ: يا غلاماه، ولكن المندوب المؤنث تُقلب المدة فيه ياءً[128]، **وعلة ذلك عند الشريف الكوفي ذكرها بقوله:**" فأمَّا المؤنث فلو قلبت الكسرة في الكاف فتحة لالتبس بالمذكر، فلما خافوا لبسه قلبوا ألف المدة ياءً؛ لتبقى كسرة الكاف دالة على التأنيث فقالوا: واغلامكيه"[129]. العلة التي ذكرها الشريف علة أمن اللبس وعلة دلالة.

111- ينظر: النكت للأعلم:297/1، والأمالي لابن الشجري:315/2، والبديع:414/1، وشرح الجزولية، السفر الثاني:203-204، واللمحة في شرح الملحة:646/2، وتمهيد القواعد:3663/7.
112- ينظر: ارتشاف الضرب:2246/5، ولم أجد قوله في كتبه التي بين يدي.
113- ينظر: الفوائد الضيائية:277/1.
114- ينظر: النحو الوافي:115/4.
115- ينظر: الكتاب:220/2، واللمع:86، وشرح الجمل لابن عصفور:129/2،
116- البيان في شرح اللمع:407.
117- ينظر: المقتضب:275/4، واللمع:86، وشرح اللمع:294، والنكت:287/1.
118- ينظر: أسرار العربية:135، والبديع:426/1، واللباب:342/1، وتوجيه اللمع:345، والصفوة الصفية:214/2، وشرح الرضي:414/1.
119- الكتاب:220/2.
120- ينظر: الأصول في النحو:355/1، وشرح المفصل لابن يعيش:13/2، والمحيط المجموع:39/1.
121- ينظر: سر صناعة الإعراب:8/1.
122- ينظر: الإنصاف:306، وارتشاف الضرب:2216/5، والمقاصد الشافية:381/5، وائتلاف النصرة:49.
123- البيان في شرح اللمع:409.
124- ينظر: الكتاب:227/2-228.
125- ينظر: المقتضب:268/4، 275، والجمل للزجاجي:191، واللمع:87، والتبصرة والتذكرة:362/1، وشرح اللمع لابن برهان:294/1، والنكت للأعلم:288/1، وأسرار العربية:135، واللباب:342/1، وشرح المفصل لابن يعيش:14/2، والإيضاح في شرح المفصل:251/1-252، وشرح الجمل لابن عصفور:28/2، والمحيط المجموع:38/1، وشرح الرضي:421/1، وشرح ابن عقيل:282/3.
126- ينظر: الإنصاف:306، والمقاصد الشافية:381/5، وائتلاف النصرة:49.
127- ينظر: الهمع:67/3.
128- ينظر: البيان في شرح اللمع:410.
129- المصدر نفسه:410-411.

فالشريف يرى أنَّ المندوب المؤنث لو قُلبت كسرته في الكاف فتحة في واغلامكاه؛ لحصل لبس بينه وبين المذكر، فلا يُعلم المذكر من المؤنث، لذا تُقلب الألف ياء للكسرة قبلها؛ للدلالة على المؤنث.

ومصدر هذه العلة سيبويه؛ إذ قال" تقول: واغلامكيه، إذا أضفت الغلام إلى مؤنث. وإنَّما فعلوا ذلك؛ ليُفرقوا بينها وبين المذكر إذا قلت: واغلامكاه"[130]، وسار على هذه العلة جمهور النحويين[131].

والراجح ما تعلل به جمهور النحويين، واختاره الشريف الكوفي، لأنَّ إلحاق الياء بالمؤنث، يُزيل اللبس بين مشتبهين، هما المذكر والمؤنث، فإضافة الياء تدل على تأنيث المندوب.

المبحث الثاني: العلة النحوية في أسلوب (التعجب، والمدح والذم، والاستثناء):

1- علة أنَّ (ما) التعجبية اسم تام مبهم: يرى جمهور النحويين أنَّ(ما) في (ما أحسن زيدًا) لا تكون إلَّا نكرة تامة، بمعنى: (شيء)، ولا يجوز أن تكون موصولة، بمعنى: (الذي)[132]، **وعلة ذلك عند الشريف الكوفي** عبر عنها بقوله:" وإذا كانت اسمًا فلا تخلو أن تكون موصولة أو تامة، ولا تصح أن تكون موصولة؛ لأنَّ الموصول والموصوف متخصصان بالصلة والصفة، ولفظ التعجب من حقه أن يكون مبهمًا؛ ليدل على التكثير؛ لأنَّ التعجب إنَّما يقع فيما يُستعظم ويكبر، وينذر في بابه. ولا يتعجب ممَّن تساوى حاله حال غيره، ولا ممن زاد قليلًا، فعُلِمَ بذلك أنَّ(ما) اسم مبهم تام بمنزلة قولنا: شيءٌ" [133]. فالعلة التي ذكرها علة دلالة.

وما اتخذه الشريف الكوفي تعليلًا له هو مذهب الخليل وسيبويه[134]، وتابعهما الجمهور[135]، حيث ذهبوا في تعليلهم لهذه المسألة إلى أنَّ(ما) التعجبية نكرة تامة، في معنى: (شيء) أي: مستغنية بنفسها، فلا تحتاج إلى صلة أو صفة، والتقدير عندهم في: ما أحسن زيدًا، أي: شيء أحسنَ زيدًا، والغرض منها المبالغة في الإبهام؛ لأنَّ (ما) في غاية الإبهام، والشيء إذا كان مُبهمًا كان أعظم في النفس؛ لاحتماله أمورًا كثيرا. وخالف الأخفش جمهور النحويين في ذلك واعتل بعلة الأصل، فذهب إلى أنَّ (ما) معرفة موصولة بمعنى: (الذي)، والتقدير عنده، الذي أحسن زيدًا شيءٌ؛ وذلك لأنَّ (ما) لا تكون غير موصولة إلَّا في بابي الاستفهام، والشرط، نحو: ما عندك؟ وما تفعل أفعل، أمَّا إذا كانت في الخبر فهي موصولة بمعنى: (الذي) نحو: ركبتُ ما عندك، وشربتُ ما أصلحته، أي ركبت الذي عندك، وشربت الذي أصلحته، والتعجب خبر، فينبغي أن تكون (ما) فيه موصولة، على أصل بابها[136].

وذهب الفرَّاء، وابن درستويه[137]، ونسبه ابن مالك إلى الكوفيين[138]، إلى أنَّ (ما) استفهامية دخلها معنى التعجب، وأيدَّ الرضي هذا القول، حيث قال: " وقال الفرَّاء وابن درستويه: (ما) استفهامية، ما بعدها خبرها، وهو قوي من حيث المعنى؛ لأنَّه كأنَّه جُهِل سببُه فاستُفهِم عنه، وقد يُستفاد من الاستفهام معنى التعجب"[139].

وبعد مناقشة هذه المسألة، وما اعتل به كل قسم لصحة قوله، **يبدو** أنَّ الراجح هو ما علل به سيبويه والجمهور، واختاره الشريف الكوفي، وذلك للعلل التي اعتلوا بها. وأمَّا قول الأخفش فهو ضعيف، وذلك لأمور ثلاثة:

الأول: أنَّ جعلها بمعنى (الذي) لا يحصل لها إيضاحًا؛ لأنَّها تُفسر بقولك: شيء، وليس هناك فرق من قولك: شيءٌ أحسنَ زيدًا، أو قولك: الذي أحسنَ زيدًا شيءٌ في حقيقة الإبهام، بل هذا أوضح؛ لأنَّك بدأت بالشيء الواضح ثم أثبت بما يبهمه[140].

والثاني: أنَّ باب التعجب باب إبهام، والصلة موضحة للموصول، وهذا فيه نقض لما اعتزموه في باب التعجب من إرادة التعجب.

والثالث: أنَّهم يقدرون المحذوف بـ(شيء)، والخبر ينبغي أن يكون فيه زيادة فائدة، وهذا لا فائدة فيه؛ لأنَّه معلوم أنَّ الحُسنَ ونحوه إنَّما يكون بشيء أوجبه، فقد أُضمِر ما هو معلوم، فلم يكن فيه فائدة[141]. كما أنَّ ما ذهب إليه الفرَّاء وابن درستويه مردود؛ لأنَّه نقلٌ لمعنى الاستفهام، إلى معنى التعجب، والنقل من إنشاء إلى إنشاء لم يثبت في كلام العرب، كما أنَّ التعجب إخبار، يحتمل الصدق والكذب، والاستفهام إنشاء لا يحتمل الصدق والكذب فلا يصح أن يكون أصلًا [142].

2- علة عدم تصرف فعل التعجب: للتعجب القياسي في اللغة العربية صيغتان هما: ما أفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ بِهِ، نحو: ما أَحسَنَ زيدًا، وأَحْسِنْ بزيدٍ، وقد أجمع النحويون على أنَّ (أَفْعِلْ) من أَفْعِلْ به فعل جامد، وأمَّا (أَفْعَلَ)، فقد اختلفوا فيه، فمنهم من قال: إنَّه فعل جامد وهم

130- الكتاب:2/.224.
131- ينظر: المقتضب:4/274، والأصول في النحو:1/357، والجمل للزجاجي:191، والبديع:1/428، وشرح المفصل لابن يعيش:2/14، والإيضاح في شرح المفصل:1/250، والصفوة الصفية:2/216، وشرح الرضي:1/415، والمطالع السعيدة:1/.382
132- ينظر: الكتاب:1/72، والمقتضب:4/73، والبيان في شرح اللمع:458، وأسرار العربية:76-77، والتبيين:282، وشرح المفصل لابن يعيش:7/.49
133- البيان في شرح اللمع:.458
134- ينظر: الكتاب:1/.72
135- ينظر: المقتضب:4/173، والأصول في النحو:1/99، وشرح الكتاب للسيرافي:1/354، وشرح الرماني:1/195-296والتبصرة والتذكرة:1/265، والمقتصد:1/375، وأمالي ابن الشجري:2/533، وأسرار العربية:76-77، وتوجيه اللمع:382، وشرح المفصل لابن يعيش:7/149، وشرح التسهيل لابن مالك:3/.31
136- ينظر: الأصول في النحو:1/100، وشرح الكتاب للسيرافي:1/356، والبيان في شرح اللمع:458، والأمالي لابن الشجري:2/.553
137- ينظر: معاني القرآن:1/103، وشرح المفصل لابن يعيش:7/149، وشرح الرضي:4/23، والمساعد:2/.148
138- ينظر: شرح التسهيل:3/.32
139- شرح الرضي:4/.234
140- ينظر: التبيين:.284
141- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:7/.49
142- ينظر: شرح الرضي:4/234، والإنصاف:112، وشرح المفصل لابن يعيش:7/.149

البصريين[143]، ومنهم من قال: إنَّه اسم وهم الكوفيون [144]، إلَّا الكسائي فقد تابع البصريون [145]. فما علة عدم تصرف فعل التعجب؟ **وقد أورد الشريف الكوفي علة ذلك**؛ إذ قال:" فأمَّا (أَحْسَنَ) فإنَّه فعل ماض غير متصرف، وإنَّما لم يتصرف؛ لأنَّه لمَّا ضُمَّ إليه معنى التعجب أشبه الحروف المتضمنة المعاني فَجَمُدَ لذلك"[146]. العلتان التي ذكرهما الشريف علة تضمن، والأخرى علة شبه.
فالشريف يرى أنَّه إنَّما لم يتصرف؛ لأنَّه تضمَّن معنى ليس له في الأصل، وهو إنشاء معنى التعجب، والأصل في إنشاء المعاني، إنَّما يكون للحروف، فلمَّا استعمل استعمال الحروف في إنشاء المعاني أشبهها.
وهذا الذي ذهب إليه الشريف الكوفي هو مذهب المبرد؛ إذ قال:" ومنها فعل التعجب وهو غير متصرف؛ لأنَّه وقع لمعنى، فمتى صرف زال المعنى وكذلك كل شيء دخله معنى من غير أصله على لفظ فهو يلزم ذلك اللفظ لذلك المعنى، وهو قولك: ما أحسن زيدًا"[147]. وتابعه الصيمري، وابن الخشاب، وأبو البركات الأنباري [148]، ونصَّ عليه كثير من النحويين [149].
وذهب ابن السَّراج في تعليله أنَّ فعل التعجب لم يتصرف؛ لدلالته على التعجب؛ إذ قال:" وإنَّما لزم فعل التعجب لفظًا واحدًا ولم يصرف؛ ليدل على التعجب، ولولا ذلك لكان كسائر الأخبار؛ لأنَّه خبر ويدل على أنَّه خبر أنَّه يجوز لك أن تقول فيه صدق أو كذب"[150]. ورأى فريق من النحويين أنَّ فعل التعجب منع من التصرف؛ وعلتهم في ذلك أنَّ المضارع يحتمل زمانين: الحاضر والمستقبل، وإنَّما يُتعجب في الأغلب ممَّا هو موجود ومشاهد، وقد يُتعجب ممَّا مضى، ولا يكون التعجب ممَّا لم يقع، فكرهوا استعمال لفظ يحتمل الدلالة على الاستقبال؛ لئلا يصير اليقين شكًا، وكرهوا أيضًا استعمال اسم الفاعل؛ لأنَّه لا يخص زمانًا، فلذلك لم يقولوا: ما يحسُنُ زيدًا، ولا ما مُحسِن زيدًا [151]. وجعل ابن الحاجب العلة في عدم تصرفه، حملًا على نعم وبئس، أو لأنَّهما جريا مجرى المثل والأمثال لا تتغير [152]. **والذي يظهر** أنَّ القول الذي يرى أنّ فعل التعجب منع من التصرف؛ لأنَّه تضمن معنى ليس له في الأصل، وهو إنشاء التعجب، والأصل في إنشاء المعاني، إنَّما يكون للحروف، فلما استعمل استعمال الحروف في معنى الإنشاء أشبهها أقرب إلى الصواب؛ لأنَّ علة شبه الحرف علة مطردة في الأفعال الجامدة.
ـ علة لزوم الباء في (أفعل به): أجمع النحويون إلَّا أبا بكر الأنباري [153] ـ فيما نُسِب إليه ـ على القول بفعلية (أفْعِل) من (أفْعِل به) في التعجب؛ لأنَّه على صيغة لا تكون إلَّا للفعل، ولكنَّهم اختلفوا في نوع هذا الفعل، والاسم الواقع بعده، فمنهم من ذكر أنَّه فعل ماض جاء على صورة الأمر، ومعناه التعجب، والهمزة فيه للصيرورة، والمجرور الواقع بعده في موضع رفع فاعل، والباء زائدة لازمة [154]، ومنهم من ذكر أنَّه فعل أمر في اللفظ والمعنى، وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية، والجار والمجرور في موضع نصب المفعول[155]، والاسم بعد(أفعل) تلزمه الباء، ولا تحذف إلَّا بعد (أن) وصلتها[156]. فما علة لزوم الباء لفعل التعجب (أفْعِلْ)؟ **اعتل الشريف الكوفي لذلك فذكر**: أنَّ الباء لو نُزِعت من فعل التعجب لبطل التعجب، وعاد إلى الخبر، فيكون التقدير: كَرُمَ زيد، وإنَّما لَزِمت الباء فعل التعجب؛ ليُخالِف سائر الأفعال [157]. فهو يرى انَّ الباء لزِمت فعل التعجب؛ ليكون مُختلفًا عن باقي الأفعال. العلة التي ذكرها الشريف علة مخالفة. وما تعلل به الشريف الكوفي جاء متابعًا لما تعلل به ابن السَّراج، والجرجاني، وابن يعيش أنَّ الباء إنَّما لزمت فعل التعجب لمعنى التعجب وليخالف لفظه سائر الأخبار [158]. وذهب قسم من النحويين إلى أنَّ الباء إنَّما لَزِمت فعل التعجب؛ لأنَّه لمَّا كان لفظ فعل التعجب لفظ الأمر، زيدت الباء؛ لتُفرِق بين لفظ الأمر الذي يُراد به التعجب، وبين لفظ الأمر الحقيقي [159]. ومن العلل التي ذكرها النحويون أيضًا علة التقدير، فالباء عندهم لَزِمت فعل التعجب؛ لأنَّه يجوز أن يكون أرادوا بذلك المبالغة في

143- ينظر: الكتاب:1/72-73، والمقتضب:4/173-177، والأصول في النحو:1/99، والإيضاح العضدي:89، وعلل النحو:459، وشرح الجمل لابن بابشاذ:214، والإنصاف:113، والكناش:2/48، وائتلاف النصرة:.119
144- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:7/143، والإنصاف:105، والتبيين:285، وائتلاف النصرة: 118.
145- ينظر: الأمالي لابن الشجري:2/381، والإنصاف:105، وشرح الرضي:4/230، والمساعد:1/147، وائتلاف النصرة:.119
146- البيان في شرح اللمع:.458
147- ينظر: المقتضب:3|190، 4|175-.177
148- ينظر: التبصرة والتذكرة:1/272، والمرتجل:146، وأسرار العربية:.78
149- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:7/143، وشرح التسهيل:3/40، وشرح الرضي:4/228، وشرح ابن الناظم:329، وشرح ألفية ابن معطِ:2/957، والكناش:2/48، وشرح التصريح:2/.64
150- الأصول في النحو:1/98-.99
151- ينظر: الأمالي لابن الشجري:2/382، والمرتجل:146، وأسرار العربية:78، والتبيين:291، وترشيح العلل:113، وشرح المفصل لابن يعيش:7/143-144، والمحصول في شرح الفصول:2/299-300، والتذييل والتكميل:1/.209
152- ينظر: الإيضاح في شرح المفصل:2/.103
153- ينظر: ارتشاف الضرب:4/2066، والتذييل والتكميل:1/185، والمساعد:2/149، وشرح التصريح:2/.60
154- ينظر: الكتاب:4/97، والمقتضب:4/183، والأصول:1/101-102، وعلل النحو:457، واللمع:97، والتبصرة والتذكرة:1/267، والمقتصد:1/376، والبيان في شرح اللمع:463-464، والمرتجل:147، واللباب:1/202، وتوجيه اللمع:384، وشرح المفصل لابن يعيش:7/147، والمقرب:1/76، وشرح التسهيل لابن مالك:3/.33
155- ينظر: شرح المقدمة المحسبة:2/372، وشرح الجمل لابن خروف:2/584-585، واللباب:1/203، وشرح المفصل لابن يعيش:7/147-148، وشرح الرضي:4/234-235، وارتشاف الضرب:4/2067، وشرح التصريح:2/.61
156- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك:3/34-35، وشرح الرضي:4/234، وشرح التصريح:2/.61
157- ينظر: البيان في شرح اللمع:.464
158- ينظر: الأصول في النحو:1/101، والمقتصد:1/376-377، وشرح المفصل:7/.148
159- ينظر: علل النحو:458، والتبصرة والتذكرة:1/268، وأسرار العربية:81، والصفوة الصفية:1/106، وشرح ألفية ابن معطِ:2/959، واللمحة في شرح الملحة:1/.525

المدح، فأدخلوا الباء؛ لأنَّهم قدروه (بأحسن اثبت بزيد)؛ لأنَّ اثبت تتعدى بحرف الجر، ودخله معنى: حسن جدًا، فلذلك أدخلوا الباء [160]. وأختم هذه العلل بما اعتل به ابن عصفور، والأبذي، وابن القيم من أنَّهم أدخلوا الباء صيغة (أفعل به)؛ إصلاحًا للفظ، لأنَّ فعل الأمر بغير لام لا يكون فاعله مظهرًا إلَّا في هذا الباب، فدخلت الباء حتى يصير اللفظ كأنَّه مفعول [161].

والراجح القول الذي يرى أنَّ (الباء) زيدت في صيغة (أفعل به)؛ لتُفرِق بين لفظ الأمر الذي يُراد به التعجب، وبين لفظ الأمر الحقيقي الذي يُراد به الطلب؛ لأنَّها من العلل كثيرة الدوران في كلام العرب، وذلك؛ للتفريق بين المشتبهين أو الملتبسين.

4- علة امتناع التعجب بالألوان والعيوب الظاهرة: لا يُبنى التعجب القياسي في العربية من الصيغتين (ما أفعله) و(أفعل به) من الألوان، كـ (حَمِرَ) فهو أحمر، ولا من العيوب الظاهرة، كـ(عَرِجَ) فهو أعرج [162]. **وعلة ذلك عند الشريف الكوفي ذكرها بقوله:**" اعلم أنَّه إنَّما امتنع ذلك؛ لأنَّ هذه الألوان والعيوب أفعالها زائدة على الثلاثي ألا ترى أنَّك تقول: ابيضَّ وابياضَّ، واحَّمرَّ واحمارَّ، واحولَّ واحوالّ"[163]. تضمَّن كلامه أنَّ الألوان والعيوب أفعالها زائدة على ثلاثة أحرف، وما زاد على الثلاثي من الأفعال لا يجوز أن يُبنى منه فعل التعجب؛ لأنَّ التعجب بها يؤدي إلى إسقاط الحروف الزائدة منها، وهذا يبطل معناه، ولذلك يمنع التعجب بها. فالعلة التي ذكرها هي علة زيادة في حروف الألوان والعيوب. وما تعلل به الشريف الكوفي جاء موافقًا لما علل به المبرد، وابن السَّراج، والسيرافي، والفارسي، والصيمري، وابن برهان، وابن بابشاذ، والجرجاني قبله [164]، وتابعهم في هذه العلة كثير من النحويين المتأخرين [165]. ومذهب الخليل أنَّه لا يجوز بناء فعل التعجب من الألوان والعاهات؛ وعلة ذلك لأنَّها ثابتة ومستقرة على حالة واحدة لا تكاد تزول، فأُشبهت الأسماء، وصارت خلقة كـ (اليد، والرجل، والرأس)، وهذه لا يُتعجب منها بالأصل، فلا يجوز أن نقول: ما أيداه، ولا ما أرجله، فكذلك لا يجوز أن نقول: ما أحمره وما أسوده [166]، وتابع السيرافي في قوله الآخر الخليل، وابن الورَّاق، والرُّماني، وابن بابشاذ، وأبو البركات الأنباري، والعكبري، وابن الخباز [167].

ويعلل ابن مالك لعدم جواز بناء فعل التعجب من الألوان والعيوب الظاهرة؛ بأنّ بناء الوصف من هذا النوع على (أفعل)، لم يُبنَ منه (أفعل تفضيل)؛ لئلا يلتبس أحدهما بالآخر، فلمَّا امتنع صوغ (أفعل التفضيل) منه، امتنع صوغ فعل (التعجب) منه؛ لتساويهما في الوزن والمعنى، وجريانهما مجرى واحدًا في أمور كثيرة [168].

وهناك قول مُخالِف لِمَا سبق يرى بجواز التعجب بالألوان، الأسود والأبيض، دون غيرهما من الألوان، وعللوا لذلك بالسماع، والقياس، **فأمَّا السماع**: فقول الشاعر [169]:

إِذَا الرِّجالُ شَتَوا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمُ ... فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

وقول الشاعر [170]:

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ ... أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبَاضِ

فكما جاز(أبيضهم) في (أفعلهم)، و(أبيض من) في (أفعل من) جاز في(ما أفعله، وأفعل به)؛ لأنَّهما في الحكم سواء.

وأمَّا القياس: فكان تعليلهم أنَّ اللونين الأسود والأبيض هما أصل الألوان، ومنهما تتركب سائر الألوان، لذلك جاز لهما أن يثبت لهما مالا يثبت لسائر الألوان. وهذا القول للكوفيين[171]. **ولعلّ الراجح** ما اعتل به الكوفيون؛ لأنَّ هذا هو الذي يؤيده السماع.

5- علة عدم تصرف فعلي المدح والذم (نعم، وبئس): تستعمل(نِعْمَ) في العربية لإنشاء المدح كقوله تعالى:﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [سورة ص :30]، و(بئس) لإنشاء الذم كقوله تعالى:﴿ فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [سورة النحل: 29]، وهما فعلان جامدان عند نحاة البصرة، والكسائي[172]، فلا يشتق منهما المضارع ولا اسم الفاعل ولا المصدر، فما علة منعهما من التصرف؟ **ذكر الشريف الكوفي** علتين لعدم تصرف فعلي المدح والذم: **إحداهما:** أنّهما وُضِعا للمدح والذم، وأُخرِجا عن أصلهما الذي كانا له، فاختصا بمعنى، فأشبها الحروف الموضوعة لمعان. **والأخرى:** لأنَّ المدح والذم إنَّما يكون لمَّا قد استقرَّ وثبت، والمستقبل غير مستقر ولا ثابت، فلهذا لم يُمكِن لهما التصرف [173].

160- ينظر: علل النحو:458، وأسرار العربية:81-82.
161- ينظر: شرح الجمل:1/588، وشرح الجزولية، السفر الثاني:376، وإرشاد السالك:1/562.
162-ينظر: المقتضب:4/178-181والأصول:1/99-102، واللمع:96-98، والتبصرة والتذكرة:1/266، والمقتصد:1/377-378، والمقرب:1/72، والمحيط المجموع:2/103-104، واللمحة في شرح الملحة:1/516-518.
163- البيان في شرح اللمع:466.
164- ينظر: المقتضب:4/181، والأصول في النحو:1/102-103، وشرح الكتاب:4/472، والإيضاح العضدي:93، والتبصرة والتذكرة:1/266، وشرح اللمع:2/413، وشرح الجمل:220، والمقتصد:1/380.
165- ينظر: أسرار العربية:80، والمرتجل:149، وشرح الجمل لابن خروف:2/576، واللباب:1/201، وترشيح العلل:113، وتوجيه اللمع:387، وشرح ألفية ابن معط:2/963.
166- ينظر: الكتاب:4/98، والمقتضب:4/182، والأصول في النحو:1/102-103، وعلل النحو:456-457، والمرتجل:149.
167- ينظر: شرح الكتاب:4/472، وعلل النحو:456-457، وشرح الرماني:1/196، وشرح الجمل:220، وأسرار العربية:80-81، واللباب:1/202، وتوجيه اللمع:387.
168- ينظر: شرح التسهيل:3/45.
169- البيت من البسيط، لطرفة بن العبد في هجاء عمرو بن هند، وهو في ديوانه بشرح الأعلم الشنتمري: 150، وينظر: المسائل العضديات:136، والإنصاف:124، وشرح الجمل، لابن خروف:2/580.
170- البيت من الزجر، لرؤبة بن العجاج في ديوانه:176، وينظر: الإنصاف:124، وتذكرة النحاة: 467.
171- ينظر: معاني القرآن للفراء:2/128، والصحاح:3/1067، والإنصاف:124-125، والتبيين:292-293، واللباب:1/20، وشرح الرضي:3/455، وشرح ألفية ابن معطِ:2/963، وارتشاف الضرب:4/2082، والمساعد:2/162، وخزانة الأدب:8/230.
172- ينظر: الكتاب:2/179، والمقتضب:2/139، وشرح الجمل، لابن بابشاذ:235، والأمالي لابن الشجري:2/404، والإنصاف:86، والتبيين:274، وشرح المفصل لابن يعيش:4/388، وارتشاف الضرب:4/2041، والمساعد:2/120.

173- ينظر: البيان في شرح اللمع:472.

فالعلل التي ذكرها الشريف علة الخروج عن الأصل، وعلة شبه الحروف، وعلة عدم تمكن.

وما ذهب إليه الشريف الكوفي في علته الأولى، هو قول الزَّجَّاجي، والصيمري، وابن بابشاذ[174]، واختاره بعض النحويين بعد الشريف[175]؛ إذ عللوا لعدم تصرفهما؛ بأنَّهما تضمنا معنى ليس لهما في أصل وضعهما، وهو الدلالة على إنشاء المدح والذم، والأصل في إنشاء المعاني، أو في إفادة المعاني إنَّما يكون للحروف، فلمَّا استعملا استعمال الحروف في معنى الإنشاء أشبها الحروف. وقد ذهب كل من السيرافي، وابن الشجري، وأبي البركات الأنباري إلى القول بعدم تصرفهما؛ واعتلوا لذلك بقولهم:إنَّ (نِعْمَ) موضوعة لغاية المدح، و(بِئْسَ) موضوعة لغاية الذم، فَجُعِلت دلالتهما على الزمان مقصورة على الآن؛ لأنَّك إنَّما تمدح وتذم بما هو موجود في الممدوح والمذموم، لا بما كان فزال، ولا بما سيكون في المستقبل [176]. وهذا ما اعتل به الشريف الكوفي في تعليله الآخر [177]. في حين يرى ابن الأثير، والعكبري، وابن الخباز، وابن إياز، أنَّ علة عدم تصرفهما، هي: للمبالغة في معناهما، فـ(نِعْمَ) للمبالغة في المدح، و(بِئْسَ) للمبالغة في الذم [178]. وعلل آخرون بقولهم: إنَّهما لم يتصرفا؛ للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة [179]. **ويبدو** أنَّ القول الأرجح، هو ما اختاره الشريف الكوفي، الذي يرى أنَّهما لم يتصرفا؛ لأنَّهما تضمنا معنى ليس لهما في أصل وضعهما، وهو الدلالة على إنشاء المدح في (نِعْمَ)، والذم في (بِئْسَ)، فأشبها الحروف من حيث دلَّا على معنى في غيرهما، والحروف لا تتصرف، فكذلك ما أشبهها.

6- علة وجوب أن يكون فاعل (نِعْمَ، وبِئْسَ) معرفًا بالألف واللام، أو مضافًا إلى ما فيه(ال): (نعم، وبئس) فعلان يقتضيان فاعلًا مظهرًا، أو مضمرًا مفسرًا بنكرة منصوبة، فإن كان مظهرًا، فلابدَّ أن يكون معرفًا بالألف واللام الجنسية، نحو: نِعْمَ الرجلُ زيد، وبِئْسَتْ المرأةُ هند، أو مضافًا إلى ما فيه الألف واللام، نحو: نِعْمَ غلام الرجل زيد، وبِئْسَ صاحب القوم عمرو، ولا يجوز غير ذلك[179]. **وذكر الشريف الكوفي معللًا وقال:**" وهذان الفعلان لا يكون فاعلهما إلَّا ما فيه الألف واللام، أو مضافًا إلى ما فيه الألف واللام، إمَّا مضمرًا، أو مظهرًا؛ لأنَّهما وُضِعا للمدح العام والذم العام، فاحتاجوا إلى أن يكون الفاعل ما فيه الألف واللام؛ لِيَدُلا على الاستغراق والعموم؛ لأنَّ الفاعل هو الدال على الممدوح والمذموم"[180]. العلة التي ذكرها الشريف علة وضع، وعلة دلالة.

وما اعتل به الشريف الكوفي هو ذاته ما اعتل به الزجاج فيما نُسِبَ إليه، أنَّه قال: إنَّ الألف واللام لَزِمت فاعل (نعم، وبئس)؛ لأنهما لمَّا وضِعَا للمدح العام، والذم العام، جُعِلا فاعلهما علمًا ليُطابِق معناهما؛ إذ لو جُعِل خاصًا لكان نقضًا للغرض؛ لأنَّ الفعل إذا أُسند إلى علم عم، وإذا أُسند إلى خاص خص [181]، واعتمد هذه العلة ابن الورَّاق، وابن بابشاذ، والعكبري، وابن يعيش [182].

وذهب المبرد، والعكبري في تعليله الآخر، وابن يعيش في تعليله الآخر، وابن الخباز في تعليله الآخر، إلى أنَّه إنَّما وجب أن يكون فاعل (نعم، وبئس) معرفًا بالألف واللام، أو مضافًا إلى ما فيه الألف واللام؛ لأنَّ الجنس ذكر للإعلام بأنَّ كل فضيلة وكل رذيلة اقترفت في جميع الجنس مجتمعة في المخصوص بالمدح والذم، ودالة عليه [183].

ويرى ابن الأثير، وابن الخباز في تعليلهما لوجوب تعريف فاعل (نعم، وبئس)، بالألف واللام، أنَّ العلة في ذلك؛ أنَّ معناهما المبالغة في المدح والذم، وإذا كان المعرف جنسيًا صار المخصوص بالمدح أو الذم كالمذكور مرتين معمومًا ومخصوصًا [184].

7- علة حذف تاء التأنيث من (نِعْمَ، وبِئْس) مع الفاعل المؤنث: الأصل أنَّه إذا كان الفاعل مؤنثًا تأنيثًا حقيقيًا أن تلزم فعله تاء التأنيث نحو: قامت هند، وسافرت فاطمة، وما جاء مخالفًا لذلك فهو شاذ، ولا يُقاس عليه [185]، وقد جاز عند العرب حذف علامة التأنيث من (نِعْمَ، وبِئْسَ)، إذا كان فاعلهما مفردًا مؤنثًا حقيقيًا، أو إيقاؤها نحو: نعمتْ المرأةُ هندُ، أو نِعْمَ المرأةُ هندُ، والحذف أكثر عند العرب [186]. فما علة حذف علامة التأنيث من (نعم، وبئس)؟ **اعتل الشريف الكوفي** بأوجه ثلاثة: لحذف علامة التأنيث من فاعل (نعم، وبئس)، **أحدها:** إنَّ هذين الفعلين لمَّا لم يتصرفا أُشبِها الأفعال. وهذا ما اعتل به الزجاجي قبله، واختاره ابن حمزة [187].

وثانيها: تغليب التذكير لإرادة الجنس. وهذا ما تعلل به ابن الورَّاق، وابن جني، وابن الشجري قبله، وتابعهما الباقولي، والعكبري؛ إذ عللوا جميعًا بقولهم: أنَّ الفاعل جنس، والجنس مذكر، فإذا أُنِّث، حُمل على اللفظ وإذا ذُكِر ، حُمل على المعنى[188]، وسار على

174- ينظر: الجمل:121، والتبصرة والتذكرة:275/1، وشرح الجمل:.235

175- ينظر: الأمالي لابن الشجري:421/2، وشرح اللمع للباقولي:676، والمرتجل:137، واللباب:182/1-183.

176- ينظر: شرح الكتاب 11/2، والأمالي:421/2، وأسرار العربية:.71

177- ينظر: البيان في شرح اللمع:.472

178-ينظر: البديع:487/1، واللباب:183/1، وتوجيه اللمع:389، والمحصول في شرح الفصول:2/.283

179- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك:5/3، وتوضيح المقاصد:903/2، والمساعد:121/2، وشرح الأشموني:2/9.371-9- ينظر: الجمل للزجاجي:121، وعلل النحو:403، وشرح الجمل لابن بابشاذ:236، والبيان في شرح اللمع:472، والبديع:2|488، واللباب:1|183، وتوجيه اللمع:390، وشرح المفصل لابن يعيش:7|130، وشرح التسهيل لابن مالك:3|14، وشرح ابن الناظم:334-335، وشرح الأشموني:1|372-373 .

180- البيان في شرح اللمع:.472

181- ينظر: علل النحو:403، وشرح المفصل لابن يعيش:7|.130

182- ينظر: علل النحو:403، وشرح الجمل:236، واللباب:1|183، وشرح المفصل:7|.130

183- ينظر: المقتضب:2|140، واللباب: 1|183، وتوجيه اللمع:390، وشرح المفصل:7|.130

184- ينظر: البديع:2|488، وتوجيه اللمع:390.

185- ينظر: المقتضب:2|144 والأمالي لابن الشجري:2|413-417، وشرح الجمل لابن عصفور:1|601، وأوضح المسالك:2|97، وشرح التصريح:1|.408

186- ينظر: الكتاب:2|178، وشرح الكتاب للسيرافي:3|11، والأمالي لابن الشجري:2|413.

187- ينظر: الجمل:122، والمنهاج في شرح الجمل:1|.422

188- ينظر: علل النحو:409، واللمع:141، والأمالي:2|417، وشرح اللمع:677، والتبيين:275.

هذه العلة بعض النحويين المتأخرين [189]. **وثالثها:** أنَّ قولنا: قامت المرأة، إنَّما لَزِمت التاء فعل المؤنث؛ لأنَّا إذا صرنا إلى المستقبل قلنا: تقوم، فجئنا بتاء علامة للتأنيث، فمن المحال أن تثبت في المستقبل، وتُحذف في الماضي، وليس كذلك (نِعْمَ، وبِئْسَ)؛ لأنَّهما ليس لهما مستقبل، فلذلك كان حذف العلامة عنده أحسن [190]. العلل التي ذكرها الشريف علة الحمل على المعنى، وعلة عدم التصرف، وعلة بطلان استعمال المستقبل منهما. **ويبدو** أن جميع العلل التي ذُكِرت متقاربة، والأقرب للصواب ما اختاره الشريف الكوفي، وهو أنَّ (نعم، وبئس) لمّا وضِعا للمدح العام، والذم العام، جُعِل فاعلهما معرفًا؛ ليُطابِق معناهما دالًا على استغراق الجنس، وهو معنى عام، ثم يدخل في هذا الجنس المخصوص بالمدح أو الذم.

ويرى سيبويه أنَّه إنَّما جاز حذف علامة التأنيث من (نعم، وبئس) إذا كان الفاعل مؤنثًا؛ لكثرة الاستعمال؛ إذ قال:" ومن قال نعم المرأة، قال نعم البلد، وكذلك هذا البلد نعم الدارُ، لمَّا كانت البلد ذُكِرتْ. فلزم هذا في كلامهم لكثرته، ولأنَّه صار كالمثل، كما لَزِمت التاء في ما جاءت حاجتك"[191]. وتابعه المبرد [192]. بينما كانت علة السيرافي لجواز حذف علامة التأنيث من فاعل (نعم، وبئس) هي؛ لِنُقصان تمكنهما في الأفعال، وبطلان استعمال المستقبل منهما [193]. **والراجح** ما اعتل به ابن الورَّاق، ومن تابعه، واختاره الشريف الكوفي في أحد تعليلاته، وذلك بتغليب التذكير لإرادة الجنس؛ فحذفت علامة التأنيث، حملًا على المعنى؛ ولأنّ علة سيبويه فيها نوع من الضعف؛ لأنَّه لم يرد عن العرب الإكثار من استعمال المدح للمؤنث مقارنة مع المذكر. أمَّا ما علل به الزجاجي، واختاره الشريف الكوفي في تعليله الآخر، فمنقوض بـ(ليس)، فلو كان عدم التصرف يجيز التذكير في (نعم)؛ لكان جائزًا في (ليس) وقيل: ليس المرأة هندا، فهي متصرفة كـ(نعم). أمَّا علة السيرافي فترجع إلى علة الزجاجي، وتنقض مثلها بـ(ليس).

8- علة ضم الحاء من(حبَّ): هناك لغتان وردت عن العرب لـ(حَبَّ)، وهي: ضم الحاء وفتحها، والفتح أفصح [194]، والأصل فيه (حَبُبَ) على وزن(فَعُلَ) كـ(كَرُمَ)، ثمَّ حُذِفت الضمة من الباء الأولى، وأُدغمت في الباء الثانية [195]، فما هي علة ضم الحاء من(حبَّ)؟ **اعتل الشريف الكوفي** لذلك بقوله: " فأمّا من ضم الحاء من(حَبَّ) فقال: (حُبَّ)؛ فلأنَّه لمَّا سكّن الباء الأولى نقل ضمتها إلى الحاء، كما قالوا: عُظْمَ البطنَ بَطنُك. وإنَّما يستعملون النقل مع التخفيف في المدح خاصة"[196]. فالعلة التي ذكرها علة نقل، وعلة تخفيف. وهذا التعليل يأتي موافقًا لما علل به ابن السَّراج، وابن برهان، واختاره أبو البركات الأنباري، وابن الخباز، والمرادي [197].

وهناك تعليل آخر مُخالِف لِمَا سبق لقسم من النحويين؛ إذ عللوا لذلك بقولهم: إنَّ الأصل في(حَبَّ)، حَبُبَ؛ لأنَّ اسم الفاعل منها (حبيب) على وزن(فعيل)، و(فعيل) أكثر ما يكون لِمَا ماضيه على (فَعُلَ)، نحو: شَرُفَ فهو شريف [198]. فهؤلاء لا يرون أنَّ الباء من (حَبُبَ) سُكِنت، ونُقلت ضمتها إلى الحاء.

والذي يظهر جواز القولين؛ لورود ذلك عن العرب شعرًا، فمما جاء في قول من قال: بعلة نقل حركة العين إلى الفاء، قول الشاعر [199]:

فَقُلتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

ومما جاء عن العرب شعرًا في قول من قال: إنَّ الأصل في (حَبَّ) حَبُبَ؛ لأنَّ اسم الفاعل منها على وزن(فعيل)، وليس كما قال: من اعتل بعلة نقل ضمة الباء إلى الحاء، قول الشاعر [200]:

لَئِنْ كَانَ حُلْوُ المَاءِ حرَّانَ صَادِيًا إليَّ حَبِيبًا إنَّهَا لَحَبِيبُ

9- علة كون الفعل مع الأداة ناصب للمستثنى، أو على عامل النصب في المستثنى: ذكر النحويون أنَّ حكم المستثنى بـ(إلَّا) النصب إن وقع بعد كلام تام موجب نحو: قام القوم إلَّا زيدًا [201]، **وقد علل الشريف الكوفي** لوجوب نصبه إذا وقع بعد كلام تام موجب فقال:" الاستثناء ينتصب تشبيهًا بالمفعول به؛ لأنَّه واقع بعد كلام تام، كما أنَّ المفعول به واقع بعد كلام تام، والعامل فيه الفعل المتقدم و(إلَّا) أوصلت الفعل وقوَّتْهُ على العمل، كما أنَّ الواو، في قولهم: استوى الماء والخشبة، أوصلت الفعل وقوَّتْهُ على العمل حتّى نصب المفعول معه"[202]. العلة التي ذكرها الشريف علة تشبيه.

فالشريف يرى أنَّ علة نصب المستثنى هي: مشابهته للمفعول؛ لأنَّه وقع بعد فعل وفاعل، وبعد تمام الكلام كالمفعول به، ويرى أنَّ عامل النصب فيه هو الفعل المتقدم بتعدية(إلَّا)؛ لأنَّ (إلَّا) هي التي أوصلت الفعل وقوّتْهُ للنصب في الاسم المستثنى.

وقاس الشريف الكوفي تقوية(إلَّا) للفعل لنصب الاسم المستثنى، بتقوية حرف العطف للفعل لنصب المفعول معه، وهو قياس على

189- ينظر: توجيه اللمع:391، وشرح المفصل لابن يعيش:7|136، وشرح ابن الناظم:162، وشرح ألفية ابن معطِ:2|973، والتذييل والتكميل:10|85، وشرح التصريح:1|408.
190- ينظر: البيان في شرح اللمع:476.
191- الكتاب:2|179.
192- ينظر: المقتضب:2|146..
193- ينظر: شرح الكتاب:3|11.
194- ينظر: المفصل:275، والبديع:2|494.
195- ينظر: علل النحو:410، والتبصرة والتذكرة:1|281، وشرح اللمع لابن برهان:2/420، والمفصل:275، وأسرار العربية:74، والبديع:2|494، وتوجيه اللمع:393، وشرح التسهيل لابن مالك:3|23، والمساعد:2|140، والهمع:5|45.
196- البيان في شرح اللمع:481.
197- ينظر: الأصول:1|116، وشرح اللمع:420، وأسرار العربية:74، وتوجيه اللمع:393، وشرح التسهيل:.636
198-ينظر: علل النحو:410، والتبصرة والتذكرة:1/281، وأسرار العربية:74، وتوجيه اللمع:393، والمساعد:2/140، والهمع:5/.45
199- البيت من الطويل، للأخطل في ديوانه:224، وينظر: الأصول:1/116، والتبصرة والتذكرة:1/281، وشرح اللمع لابن برهان:2/420، والمفصل:275، وشرح التسهيل لابن مالك:3/23، وشرح التسهيل للمرادي:636.
200- البيت من الطويل، لعروة بن حزام العذري، ينظر: توجيه اللمع:393، والمحصول في شرح الفصول:293، وشرح الأشموني:1/249، وخزانة الأدب:3/.212
201- ينظر: المقتضب:4/ 401، والأصول في النحو:1/ 281، والإيضاح العضدي: 205، وعلل النحو: .539

202- البيان في شرح اللمع: 331.

النظير. وهذا التعليل الذي ذهب إليه الشريف الكوفي هو مذهب جمهور البصريين [203]، حيث ذهبوا إلى أن عامل النصب في المستثنى بـ(إلَّا) هو الفعل أو ما في معناه بواسطة (إلَّا). وذهب المبرد والزَّجاج إلى تعليل آخر مُخالِف لرأي جمهور النحويين؛ إذ ذكروا أنَّ ناصب المستثنى هو الفعل المحذوف (استثني)، أو (لا أعني)، و(إلاَّ) نائبة عن هذا الفعل، وتقدير الكلام في: جاءني القوم أمَّا الفرَّاء ومن معه من الكوفيين، فقد كانت علتهم؛ أنَّ (إلَّا) مركبة من(إن) و(لا) ثم خُفِفت (إن) وأُدغِمت في(لا) فإذا انتصب الاسم بعدها فعلى تغليب حكم (إن) وإذا ارتفع فعلى تغليب حكم(لا) [205].

ويبدو أنَّ ما ذهب إليه الجمهور، واختاره الشريف الكوفي هو الراجح؛ لأنَّ معنى الاستثناء لا يتحقق بالفعل إلَّا بواسطة (إلَّا)، فكما قوته في المعنى، قوته في العمل. إلا زيدًا، هو: جاءني القوم أستثني زيدًا، أو: لا أعني زيدًا[204].

10- علة الاستثناء بـ(غير) كـ(إلاّ): ذكر الشريف الكوفي أنَّ الأصل في(غير) الوصفية، وإنَّما حُمِلت على(إلَّا)؛ لأنَّ ما بعدها يُخالِف ما قبلها في الاستثناء الموجب والمنفي، كما يكون ذلك في (إلَّا)، والأصل في(إلَّا) الاستثناء، ثم تدخل إحداهما على الأخرى فتحمل كل واحدة منهما على صاحبتها فيما هي أصل فيه، ويفارق(غير) معنى الاستثناء؛ إذ لم تصح أن تقع موضعها(إلَّا) [206].

والعلة التي ذكرها الشريف علة الحمل على المعنى.

وهذا التعليل يجري على مجرى ما علل به سيبويه، والمبرد، وابن السَّراج، والسيرافي، والصيمري، وابن برهان، وابن بابشاذ [207]، وكثير من النحويين المتأخرين [208].

وذهب الجرجاني، والشاطبي، إلى أنَّه إنَّما استثني بـ(غير)؛ لأنَّها تضمنت معنى(إلَّا)، فإذا صح فيها معنى (إلَّا) بتضمينها إياه جرت مجرى(إلّا) في الاستثناء به [209]. ويبدو أنَّ تعليل الجرجاني والشاطبي يرجع إلى ما ذهب إليه سيبويه ومن تابعه، وما علل به الشريف الكوفي؛ لأنَّ التضمين يرجع إلى المشابهة في المعنى.

ويبدو أنَّ ما علل به الشريف الكوفي هو الأقرب للصواب، لِمَا بين(إلّا) و(غير) من المقارضة، فغير أشبهت (إلَّا) في معنى الاستثناء، فاستُثني بها، و(إلَّا) أشبهت(غير) في معنى الوصف، فحُمِلت عليها.

الخاتمة: الحمد لله حقَّ حمده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمَّا بعد:

فبعد أن وصل هذا البحث المتواضع إلى نهايته، واستوفى غايته، توصل الباحثان إلى جملة من النتائج أهمها الآتي:

- أنّ التعليل تفسير وتوضيح وتقوية للحكم النحوي فهو يقرب الأحكام من العقل والفهم فيجعلها مقبولة.
- ظهر من خلال البحث عناية الشريف الكوفي الفائقة بالعلة والتعليل النحوي، فلا تكاد تمر ظاهرة أو مسألة نحوية من دون أن يعتل لها، وقد يعلل للحكم النحوي بأكثر من علة.
- كان الشريف الكوفي يلجأ إلى التعليل لتوثيق القواعد النحوية؛ لغرض الإبانة والتفسير، مما له أهمية في إظهار حكمة العرب في لغتهم.
- تابع الشريف الكوفي سيبويه في كثير من تعليلاته، وكان يُصَّرح أحيانًا بأنَّ هذا التعليل نصّ عليه سيبويه، وأحيانًا أخرى لا يُصرَّح لكنَّه لا يلتزم بهذه المتابعة، بل يترجَّح لديه ما يراه مناسبًا لمنهجه من تعليلات النحاة غير (سيبويه)، وربما انفرد ببعض التعليلات.
- أكثر التعليلات التي أوردها الشريف الكوفي، لا تخرج عن تلك العلل التي أوردها البصريون لتأييد مذهبهم في المسألة موضع الخلاف.
- تنوعت تعليلات الشريف الكوفي بتنوع الموضوعات النحوية، فهناك العلل التعليمية، والعلل القياسية، والعلل الجدلية.
- أنَّ الشريف الكوفي في أكثر تعليلاته كان لا يصرَّح بلفظ العلة، وإنَّما كان يسوق العلة أو التعليل، بما يرادفها نحو لام التعليل والمصدر؛ لتفسير الأحكام النحوية والمسائل التي قد تُشكِل على الدارس.

203- ينظر: الأصول في النحو:1/ 281، وشرح الكتاب للسيرافي: 3/ 60، والإيضاح العضدي: 205، وسر صناعة الإعراب:1/ 125، وشرح المقدمة المحسبة:1/ 322، والمقتصد:2/ 699، والنكت للأعلم :1/ 318 وأسرار العربية: 116، والإنصاف: 225، والتبيين: 399، وشرح المفصل لابن يعيش:2/ 76، وتمهيد القواعد:1/ 144.

204- ينظر: المقتضب:4/ 390، والنكت للأعلم :1/ 319 وأسرار العربية: 116، والإنصاف: 225، والتبيين: 399.

205- ينظر: شرح الكتاب للسيرافي:3/ 63، والإنصاف: 225، والتبيين: 400، وشرح المفصل لابن يعيش:2/ 76-77.

206- ينظر: البيان في شرح اللمع: ٢٣٢.

207- ينظر: الكتاب:٢ ٣٠٩، ٣٤٣ .والمقتضب:٤ /٤٢٢، والأصول في النحو:١ /٢٨٤-٢٨٥، وشرح الكتاب :٣ /٨٩، والتبصرة والتذكرة:١ /٣٨٢-٣٨٣، وشرح اللمع:١ /١٥١، وشرح الجمل: ٤٤٣.

208- ينظر: الحلل: ٢٩٧، وشرح الجمل لابن خروف:٢/٩٦٠، وتوجيه اللمع: ٢١٤، وشرح التسهيل لابن مالك:٣:/٣١٢، والمنتخب:١ /٨٧ .

209- ينظر: المقتصد:٢ /٧٠٩، والمقاصد الشافية: 390.

-**الإيضاح العضدي:** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت377هـ)، تحقيق: د/ حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، السعودية ط1، 1389-هـ -1969م.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: القرآن الكريم:

ثانيًا: الكتب المطبوعة:

1. **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة:** لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي (ت802هـ)، تحقيق: د/ طارق عبد العون الجنابي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1407هـ -1987م.
2. **ارتشاف الضرب من لسان العرب:** لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي(ت745هـ)، تحقيق:د/ رجب عثمان محمد، راجعه: د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ -1998م.
3. **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**: لبرهان الدين بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية(ت767هـ)، تحقيق: د/ محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط1، 1422-2002م.
4. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لجمال الدين عبد الله يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، قدم له: د/ اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1424هـ -2003م.
5. **الإيضاح في شرح المفصل:** لأبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ابن الحاجب المالكي (ت646هـ)، تحقيق: د/ إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 1425هـ -2005م.
6. **البديع في علم العربية:** لابن الأثير مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير(ت606)، تحقيق ودراسة: د/ فتحي أحمد علي، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1420م.
7. **البيان في شرح اللمع:** الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي (ت539هـ)، تحقيق: د/ علاء الدين حموية، دار عمار، عمَّان، ط1، 1433هـ - 2002م.
8. **التبصرة والتذكرة**: لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّيْمري، (من نحاة القرن الرابع الهجري)، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1402هـ -1982م.
9. **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين:** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري (ت616هـ)، تحقيق: د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1406هـ -1986م.
10. **تذكرة النحاة:** لأبي محمد بن يوسف الأندلسي(ت745هـ)، تحقيق: د/ عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط1، 1406هـ -1986م.
11. **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:** لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي(ت745هـ)، تحقيق: د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، من الجزء الأول إلى الخامس، ط1، وباقي الأجزاء دار كنوز إشبيليا، ط1، (د.ت).
12. **ترشيح العلل في شرح الجمل:** لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي(ت617هـ)، تحقيق: عادل محمد سالم العميري، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة ط1، 1419-1998م.
13. **التعريفات:** لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني(ت816هـ)، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي/ دار الفضيلة، القاهرة.
14. **التعليقة على كتاب سيبويه:** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي(ت377هـ)، تحقيق: د| عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود، الرياض، ط1، 1415هـ -1994م.
15. 19-**تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:** لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد الحلبي المصري، المعروف بناظر الجيش(ت778هـ)، تحقيق: د/علي محمد فاخر وآخرون، دار السلامة للطباعة والنشر، مصر، ط1، 1428هـ - 2007م.
16. **توجيه اللمع:** لأحمد بن الحسين بن الخباز (ت637هـ)، دراسة وتحقيق: أ.د/ فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط2، 1428هـ -2007م.
17. **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:** لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المصري(ت749هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1428هـ -2008م.
18. **الجمل للزجاجي:** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت337هـ)، تحقيق: ابن أبي شنب، مطبعة جول كربونل، الجزائر، (د.ط)، 1926م.
19. **الجنى الداني في حروف المعاني:** للحسن ين قاسم المرادي(ت749هـ)، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ - 1992م.
20. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:** لعبد القادر بن عمر البغدادي(ت1093)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1424هـ.
21. **ديوان الأخطل**، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1414هـ -1994م.
22. **أسرار العربية:** لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577 هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ – 1997م.
23. **الأصول في النحو:** لأبي بكر محمد بن سهل بن السَّراج (ت316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ – 1996م.
24. **أمالي ابن الشجري:** لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت539هـ)، تحقيق ودراسة: د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ – 1992م.
25. **أمالي الزجاجي:** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت337هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط2، 1407هـ -1987م.

26. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:** لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: جودة مبروك، راجعه: د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، (د.ت).
27. **ديوان رؤبة بن العجاج،** (مشتمل على أبيات مفردة منسوبة إليه)، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد، دار قتيبة، الكويت، (د.ط)، (د.ت).
28. **ديوان زهير بن أبي سلمى،** اعتنى به وشرحه: حمدو طمَّاس، دار المعرفة، بيروت، ط12، 1426 هـ -2005م.
29. **ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلم الشنتمري،** تحقيق: دريّة الخطيب، ولطفي الصقال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ودار الثقافة والفنون، دولة البحرين، ط2، 2000م.
30. **سر صناعة الإعراب:** لأبي الفتح عثمان بن جني(ت392هـ)، تحقيق: د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413هـ -1993م.
31. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:** لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، المعروف بابن عقيل (ت769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ودار مصر للطباعة، ط20، 1400هـ -1980م.
32. **شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك:** لبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1420هـ – 2000م.
33. **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:** لعلي بن محمد بن عيسى (أبي الحسن نور الدين الأشموني الشافعي) (ت900هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1375-هـ 1955م.
34. **شرح ألفية ابن معطِ لابن القواس:** عبد العزيز بن جمعة الموصلي (ت696هـ)، تحقيق: د| علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط1، 1405هـ -1985م.
35. **شرح التسهيل:** لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الأندلسي(ت672هـ)، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، ط1، 1410هـ – 1990.
36. **شرح التسهيل:** للحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ)، تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة مصر، ط1، 1427هـ – 2006م.
37. **شرح التصريح على التوضيح:** للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ -2000م.
38. **شرح جمل الزجاجي:** لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي(ت609هـ)، من الأول حتى نهاية باب المخاطبة، تحقيق: د/ سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة، ط1، 1419هـ.
39. **شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير):** لأبي الحسن علي بن مؤمن محمد الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن عصفور(ت669هـ)، تحقيق: د/ صاحب جعفر أبو جناح، بغداد، (د.ط)، 1400هـ -1980م.
40. **شرح الرضي على الكافية:** لرضي الدين محمد بن الحسن الأستربادي(ت686ه)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996م.
41. **شرح كتاب سيبويه:** لأبي الحسن علي بن عيسى الرُّمَّاني(ت384هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د/ شريف عبد الكريم النجار، ودار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 1442هـ -2021م.
42. **شرح كتاب سيبويه:** لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان(ت368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1429-2008م.
43. **شرح اللمع:** لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصفهاني(ت543هـ)، تحقيق: د/ إبراهيم بن محمد أبو عباة، أشرفت على طباعته إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، (د. ط)، 1411هـ -1990م.
44. **شرح اللمع:** لأبي القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري، المعروف بابن برهان(ت456هـ)، تحقيق: د| فائز فارس، الكويت، ط1، 1404-1984م.
45. **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بـ(التخمير):** للقاسم بن الحسين الخوارزمي (ت617هـ)، تحقيق: د/ عبد الرحمن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1990م.
46. **شرح المفصل:** لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي الحلبي (ت643 هـ)، دار الطباعة المنيرية، مصر (د. ط)، (د. ت).
47. **شرح المقدمة الجزولية الكبير:** للأستاذ أبي علي عمر بن محمد الأزدي الشلوبيين(ت645هـ)، دراسة وتحقيق: تركي سبو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1413هـ -1993م.
48. **شرح المقدمة المحسبة:** لأبي الحسن طاهر بن أحمد ابن بابشاذ(469هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط1، 1976م.
49. **شرح ملحة الإعراب:** لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري(ت516هـ)، تحقيق: د/ فائز فارس، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ط1، 1412هـ -1991م.
50. **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية):** لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري(ت393)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1399هـ -1979م.
51. **الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية:** لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي من نحاة القرن السابع الهجري، تحقيق: د/ محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، ط1، 1419هـ.

52. **علل النحو:** لأبي الحسن محمد بن عبد الله بن العباس الوراق (381 هـ)، تحقيـق: محمود محمد محمود نصّار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ – 2002م.
53. **الفوائد الضيائية(شرح كافية ابن الحاجب):** لنور الدين عبد الرحمن الجامي(ت898هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، والأستاذ علي محمد مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1430- 2009م
54. **القاموس المحيط:** لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي(ت817هـ)، المطبعة الأميرية، ط3، 1301هـ.
55. **الكافية في النحو:** لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المالكي المعروف بابن الحاجب، (ت646هـ)، تحقيق: طارق نجم عبد الله، مكتبة دار الوفاء، جدة، ط1، 1407هـ -1986م.
56. **الكتاب:** لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بسيبويه (180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ -1983م.
57. **الكناش في النحو والتصريف:** لأبي الفداء الملك المؤيد إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد عمر بن شاهنشاه(ت732هـ)، دراسة وتحقيق: د/ جودة مبروك، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 1426هـ -2005م.
58. **لسان العرب:** لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري الإفريقي المعروف بابن منظور(ت711هـ)، دار صابر، بيروت ط3، 1414هـ.
59. **اللامات للزجاجي:** أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت337هـ)، تحقيق: د/ مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1405هـ - 1985م.
60. **اللباب في علل البناء والإعراب:** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكبريّ (ت616هـ)، تحقيق: غازي مختار ظليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط1، 1416هـ -1995م.
61. **اللمحة في شرح الملحة:** لأبي عبد الله، شمس الدين محمد بن الحسن الصائغ(ت720هـ)، دراسة وتحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط1، 1424هـ -2004م.
62. **اللمع في العربية:** لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، تحقيق د/ سميح أبومغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1988م.
63. **المرتجل:** لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد الخشاب(ت567هـ)، تحقيق: علي حيدر، مطبوعات مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، (د.ط)، 1392هـ -1972م.
64. **المسائل البصريات:** لأبي علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي(ت377هـ)، تحقيق: محمد الشاطر، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، ط1، 1405هـ -1985م.
65. **المسائل البغداديات، أو المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات:** لأبي علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي(ت377هـ)، تحقيق: د/يحيى مراد، دار الكتب المصرية، بيروت، ط1، 1424هـ -2002م.
66. **المسائل العضديات:** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي(ت377هـ)، تحقيق: علي جابر المنصوري، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1406هـ -1986م.
67. **المساعد على تسهيل الفوائد:** لبهاء الدين بن عقيل (ت769هـ)، تحقيق: د/ محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، (د.ط)، 1400هـ - 1998 م.
68. **المطالع السعيدة في شرح الفريدة في** النحو **والصرف والخط:** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطي (ت911 هـ)، تحقيق: نبهان ياسين حسين، الجامعة المستنصرية، ودار الرسالة للطباعة، بغداد، 1977م.
69. **معاني القرآن، للأخفش:** لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط(ت215هـ)، تحقيق: د/ هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ -1990م.
70. **معاني القرآن، للفرَّاء:** لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الفراء (ت207 هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، (د.ت).
71. **معاني القرآن وإعرابه:** للزجاج، لأبي إسحاق إبراهيم السّري(ت311هـ)، تحقيق: د/ عبد الجليل عبد شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ -1988م.
72. **المفصل في علم العربية:** لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري(ت538هـ)، دراسة وتحقيق: د/ فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 1425هـ -2004م.
73. **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:** لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت790 هـ)، تحقيق: د/ عبد المجيد قطماس، جامعة أم القرى، ط1، 1428هـ – 2007 م.
74. **المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية:** المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى)، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت855هـ)، تحقيق: أ. د/ علي محمد فاخر، وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1431- 2010م.
75. **المقتصد في شرح الإيضاح:** لعبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت471 هـ)، تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، (د. ط)، 1982م.
76. **المقتضب:** لأبي العباس محمد بن يزيد المبّرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط3، 1415هـ-1994م.
77. **المقرب:** لعلي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي، المعروف بابن عصفور(ت669هـ)، تحقيق: د/ أحمد عبد الستار الجواري، ود/ عبد الله الجبوري(د.د)، ط1، 1392هـ -1972م.

78. **المنهاج في شرح جمل الزجاجي:** لحمزة بن يحيى العلوي (ت749 هـ)، تحقيق: هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1430هـ -2009م.
79. **النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها:** للدكتور مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط2، 1391هـ -1971م.
80. **النحو الوافي:** لعباس حسن(ت1398هـ)، دار المعارف بمصر، ط3، (د.ت).
81. **النكت في تفسير كتاب سيبويه:** لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري(ت476هـ)، تحقيق: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1425هـ -2005م.
82. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ط) 1413 هـ -1992م.

ثالثًا: الرسائل العلمية:

1. **شرح الجزولية:** لأبي الحسن علي بن محمد الأبذي(ت680هـ)، السفر الثاني من باب(حروف الخفض) حتى باب(حبذا)، تحقيق: سعد بن شبب حسن الأسمري، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا، 1424م.
2. **شرح الجزولية:** لأبي الحسن علي بن محمد الأبذي(ت680هـ)، السفر الثاني (من أول باب التنازع إلى نهاية مباحث منع الصرف)، تحقيق: حسن بن نفاع بن نويفع الجابري، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا، 1424م.
3. **شرح جمل الزجاجي:** لأبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ(ت469 ه)، دراسة وتحقيق: حسين لفته السعدي، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، 1416ه – 1996م.
4. **شرح جمل الزجاجي:** بعنوان، (أبو عبد الله بن الفخار في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل)، لأبي عبد الله محمد بن علي بن أحمد بن الفخار إلبيري(ت754هـ)، تحقيق: حماد محمد حامد الثمالي، لرسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 1410هـ.
5. **العلل النحوية في كتاب سيبويه:** لأسعد خلف عبد جابر العوادي، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بابل، 1423هـ -2002م.
6. **المحصول في شرح الفصول:** لجمال الدين الحسين بن بدر بن إياز(ت681هـ)، تحقيق: محمد صفوت محمد علي، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، (د.ت).
7. **المنتخب الأكمل على كتاب الجمل:** لمحمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري المعروف بالخفاف(ت703هـ)، تحقيق: أحمد بويا ولد الشيخ، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 1412هـ -1991م.
8. **المحيط المجموع في الأصول والفروع:** الجزء الأول بعنوان:(ابن يعيش الصنعاني حياته وآثاره مع تحقيق الجزء الأول من كتابه المحيط المجموع في الأصول والفروع)، رسالة ماجستير، لعلي بن حسن بن محمد الظاهري، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا، 1414هـ.

The Syntactic Reasoning in the Chapter on Syntactic Styles by Al-Kufi (d. 539 AH) in His Book "Al-Bayan fi Sharh Al-Luma"

Ngwa Slah Salem Passm
University of **Abyan**

Rasheed Mohammed Hasan ALrahawi
University of Abyan

Abstract: The study examines the Syntactic reasoning in the chapter on Syntactic styles by Al-Sharif Al-Kufi (d. 539 AH) in his book "Al-Bayan fi Sharh Al-Luma. This phenomenon is clearly manifested as no grammatical phenomenon or rule is presented without providing reasons that explain the phenomenon or support the rule. The research begins with an introduction, followed by a brief overview of the life of Al-Sharif Al-Kufi and the concept of Syntactic reasoning. The research is divided into two sections: the first section deals with Syntactic reasoning in the styles of (vocative, lamentation, and palliative), while the second section addresses Syntactic reasoning in the styles of (exclamation, praise and blame, and exception). The study concludes with a summary of the most significant findings, followed by a list of sources and references.

Keywords: Al-Sharif - Reasoning - Styles.